

مفهوم الحديث المنكر  
في سنن الإمام أبي داود السجستاني

بحث من إعداد د/  
عبدالعزیز بن عبد اللہ بن عثمان الھلیل  
عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين بالرياض  
قسم السنة وعلومها  
١٤٢٤ هـ

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة البحث :

إن الحمد لله ؛ نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .

أما بعد :

فلا يخفى على أحد ما للسنة النبوية من منزلة عظيمة في الدين ؛ إذ هي المبينة لأحكامه ، والمفصلة لما جاء في القرآن الكريم من عقائد وأحكام وآداب .

وقد أولى علماءنا وأئمتنا السنة النبوية جل عنايتهم بجانب اعتناؤهم بالقرآن الكريم ؛ فدونوا ، ورحلوا ، وصححو ، وضعفوا ، وصنفوا فأكثرنا من التصنيف في جميع مجالات السنة النبوية وكافة أبوابها .

فلا تكاد تجد بابا من أبواب الدين إلا وللمحدثين فيه تصانيف متعددة على مر العصور الإسلامية .

إلا أنه مع ذلك فقد اشتهر بين المحدثين أئمة أفذاذ وحفاظ كبار أثروا ساحة السنة النبوية بما صنفوا من التصانيف ، وكان المعول عليهم لمن بعدهم إلى يومنا هذا ؛ ومن هؤلاء : الإمام علي ابن المديني ، والإمام أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وغيرهم كثير ممن كان لهم الأثر البالغ في إثراء ساحة السنة النبوية بالمصنفات التي سارت بها الركبان وتلقاها العلماء بالقبول على مر الأزمنة والعصور .

وحيث كان الأمر كذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يعكف طلاب العلم على تلك المصنفات التي خلفها هؤلاء الأئمة الأفذاذ بالدراسة والتمحيص ، وأن ينهلوا من معينها ما يكون عوناً لهم في الترقى في درجات العلم بالسنة النبوية وعلومها .

ومن تلك المصنفات التي لاقت قبولا بين العلماء وطلبة العلم في القديم والحديث ، وصارت عمدة للمتعلمين : الكتب الستة في السنة النبوية .

وقد اشتملت تلك الكتب على خلاصة علم مصنفيهما ، فصار المعول عليها في معرفة السنة النبوية بكل تفصيلاتها وفروعها المتعددة .

ويعد الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، أحد أولئك الأئمة الكبار الذين تأثر من جاء بعدهم بما خلفوه من تراث علمي في السنة النبوية ، خاصة كتابه السنن .  
وقد أودع الإمام أبو داود السجستاني في كتابه جملة كبيرة من الأحاديث النبوية ، والآثار المروية ، وتكلم على عدد منها ببعض العبارات الاصطلاحية التي تحتاج إلى مزيد عناية وبحث لمعرفة مراده بها .

ومن تلك المصطلحات التي عبر بها الإمام أبو داود في حكمه على بعض الأحاديث مصطلح : " المنكر " .

وبما أن هذا المصطلح قد كثر استعماله بين أئمة الحديث ونقاده المتقدمين ، مع عدم تصريحهم بالمراد منه على وجه محدد ودقيق ؛ فإنه من الأهمية بمكان تناول هذا المصطلح بشيء من الدراسة المتأنية تتناول بيان هذا المصطلح من الجهة النظرية والتطبيقية .

وقد أردت المساهمة في هذا الجانب بدراسة أتناول فيها مصطلح " المنكر " في سنن الإمام أبي داود السجستاني من الناحية النظرية والتطبيقية .

والغرض من هذه الدراسة إلقاء الضوء على مراد الإمام أبي داود في إطلاقه هذا المصطلح على الأحاديث من خلال كتابه " السنن " .

وقد وجدت في كتابه السنن سبعة عشر حديثاً حكم عليها أو نقل حكم غيره عليها بالنكارة ، فقامت بتخريج تلك الأحاديث ودراستها ، والحكم عليها .

وقد سرت في إعداد هذه الدراسة على حسب الخطة الآتية :

قسمت الدراسة إلى مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهارس مساعدة .

أولاً : المقدمة ، وذكرت فيها أهمية الموضوع ، وخطة الدراسة ، ومنهجها .

ثانياً : الفصل الأول : وذكرت فيه الأحاديث التي حكم عليها الإمام أبو داود بالنكارة ، مع تخريجها ودراستها ، والحكم عليها .

ثالثاً : الفصل الثاني : وذكرت فيه أشهر إطلاقات المنكر عند الحديثين ، والمراد به في سنن الإمام أبي داود من خلال ما توصلت إليه من دراسة لأحكامه بالنكارة على تلك الأحاديث .

رابعاً : الخاتمة ، وذكرت فيها أهم نتائج وتوصيات الدراسة .

خامساً : الفهارس ، وفيها فهرس للمصادر والمراجع ، وآخر للموضوعات .

وأما المنهج الذي سرت عليه في هذا البحث فهو كما يأتي :

أولاً : أسوق الحديث الذي حكم عليه الإمام أبو داود بالنكارة تاماً ، متضمناً لحكمه عليه .

ثانياً : أقوم بتخريج الحديث من الطرق التي ذكرها الإمام أبو داود .

ثالثاً : أقوم بدراسة أحوال رواة الحديث .

رابعاً : أحكم على الحديث ، مبرزاً حكم الإمام أبي داود ، ذاكراً أحكام غيره من الأئمة عليه ، ثم استخلص مأخذ حكم الإمام أبي داود عليه بالنكارة .

خامساً : ذكرت على وجه الاختصار أشهر تعريفات العلماء للمنكر ، ثم بينت ما ظهر لي من المراد به في سنن الإمام أبي داود من خلال الأحاديث المدروسة .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يوفقني للسداد في القول والعمل ، وأن ينفعني بهذه الدراسة وغيرها ، وأن ينفع بها من اطلع عليها ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## الفصل الأول : دراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام أبو داود بالنكارة .

### الحديث الأول :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الطهارة ، بَابُ الْخَاتَمِ يَكُونُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى يُدْخَلُ بِهِ الْخَلَاءُ (١٩) — : حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَنْفِيِّ ، عَنْ هَمَّامٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ، ثُمَّ أَلْقَاهُ .  
وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ هَمَّامٍ ، وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا هَمَّامٌ .

### أولاً : تخريج الحديث .

روى هذا الحديث ابن جريج . واختلف عليه على وجهين :

الأول : من رواه عنه ، عن الزهري ، عن أنس رضي الله عنه . به .

الثاني : من رواه عنه ، عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، عن أنس رضي الله عنه . به .

### أ — تخريج الوجه الأول :

أخرجه الترمذي (١٧٤٦) في اللباس : باب ما جاء في نقش الخاتم ، وفي الشمائل (٨٨) .  
عن إسحاق بن منصور — قرنه بحجاج بن منهال — بنحوه .  
وقال الترمذي : حسن ، صحيح ، غريب .

والنسائي (٥٢١٦) في الزينة : نزع الخاتم عند دخول الخلاء ، وكذا في الكبرى (٩٤٧٠) .  
عن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن علية . بنحوه .  
وقال النسائي في الكبرى : وهذا الحديث غير محفوظ .

كلاهما : (إسحاق بن منصور ، ومحمد بن إسماعيل) عن سعيد بن عامر .  
والترمذي (١٧٤٦) في اللباس : باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين ، وفي الشمائل (٨٨) .  
من طريق حجاج بن منهال — قرنه بسعيد بن عامر — بنحوه .  
وقال الترمذي : حسن ، صحيح ، غريب .

وابن ماجه (٣٠٣) في الطهارة : باب ذكر الله — عز وجل — على الخلاء ، والخاتم في

الخلاء . من طريق أبي بكر الحنفي . بنحوه .  
وأبو يعلى (٣٥٤٣) ، وابن حبان (١٤١٣) ، والحاكم (١٨٧/١) ، والبيهقي (٩٤/١) من طريق هدية بن خالد . بنحوه .  
خمسهم : (أبو علي الحنفي — عند أبي دواد — وسعيد بن عامر ، وحجاج بن منهال ، وأبو بكر الحنفي ، وهدية بن خالد) عن همام بن يحيى .  
والحاكم (١٨٧/١) من طريق يعقوب بن كعب الأنطاكي . بآتم منه .  
والبغوي في شرح السنة (١٨٩) من طريق إسحاق بن الخليل . بآتم منه .  
كلاهما (يعقوب بن كعب ، وإسحاق بن الخليل) عن يحيى بن المتوكل <sup>(١)</sup> .  
وأشار ابن رجب في أحكام الخواتم (١٦٩) إلى رواية يحيى بن الضريس من هذا الوجه .  
ثلاثتهم : (همام بن يحيى ، ويحيى بن المتوكل ، ويحيى بن الضريس) عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن أنس رضي الله عنه . به .

## ب — تخريج الوجه الثاني :

أخرجه مسلم (٥٤٨٤) في اللباس : باب في طرح الخواتم . من طريق روح بن عبادة ، وأبي عاصم — فرقهما — عن ابن جريج : أخبرني زياد ، أن ابن شهاب أخبره ، أن أنس بن مالك رضي الله عنه أخبره : أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتما من ورق يوما واحدا ، ثم إن الناس اضطربوا الخواتم من ورق ، فلبسوها ، فطرح النبي ﷺ خاتمه ، فطرح الناس خواتيمهم .  
وأشار البخاري (٥٨٦٨) في اللباس : باب (٤٧) إلى رواية زياد بن سعد هذه .  
ثانيا : دراسة إسناده .

١ — نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي ، أبو عمرو ، البصري (ع) .  
وثقه أبو حاتم ، والنسائي ، وغيرهما . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الإمام أحمد : ما به بأس . وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت . وتوفي سنة : ٢٥٠ هـ <sup>(٢)</sup> .  
٢ — عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي ، أبو علي البصري (ع) .

<sup>(١)</sup> اختلف علي يحيى بن المتوكل في هذا الحديث ، فقال يعقوب بن كعب : عنه ، عن ابن جريج ، عن الزهري . مرسلا .

وقال إسحاق بن الخليل : عنه ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن أنس موصولا .

<sup>(٢)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٤٧١/٨) ، وثقات ابن حبان (٢١٧/٩) ، وتاريخ بغداد (٢٨٧/١٣) ، وتهذيب الكمال (٣٥٥/٢٩) ، وتهذيب التهذيب (٤٣٠/١٠) ، والتقريب (٥٦١) .

وثقه جمع من الأئمة . وقال ابن معين — في رواية الدارمي — وأبو حاتم : ليس به بأس .  
ونقل العقيلي — عن الدارمي أيضا — أن ابن معين قال فيه : ليس بشيء .

والظاهر أن هذا وهم من العقيلي ، وقد تقدم النقل من رواية الدارمي بقول ابن معين : ليس به بأس ، ولذا قال الحافظ ابن حجر : صدوق ، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه <sup>(١)</sup> .

٣ — همام بن يحيى بن دينار العوزي ، أبو عبدالله البصري (ع) .

وثقه ابن معين ، والإمام أحمد ، وأبو حاتم — وزاد : صدوق ، في حفظه شيء ... — وقال عفان بن مسلم : كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ، ولا ينظر فيه ، وكان يخالف ، فلا يرجع إلى كتابه ، وكان يكره ذلك ، ثم رجع بعد ، فنظر في كتبه ، فقال : يا عفان ! كنا نخطئ كثيرا ، فاستغفر الله <sup>(٢)</sup> . وقال ابن حجر : ثقة ، ربما وهم . وهو كما قال <sup>(٣)</sup> .

٤ — عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريح القرشي ، أبو الوليد ، وأبو خالد ، المكي (ع) .  
نص الإمام أحمد وغيره على أنه مدلس . وقال الذهبي : أحد الأعلام ، الثقات ، يدلس ، وهو في نفسه مجمع على ثقته . ونقل أبو زرعة أن ابن جريح قال : ما سمعت من الزهري شيئا ، إنما أعطاني الزهري جزءا فكتبته وأجازه . وقال يحيى القطان : كان ابن جريح لا يصح أنه سمع من الزهري شيئا . وقال ابن حجر : ثقة ، فقيه ، فاضل ، وكان يدلس ، ويرسل . وهو كما قال <sup>(٤)</sup> .

٥ — محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب القرشي ، الزهري ، أبو بكر المدني (ع) .

فقيه ، حافظ ، متفق على جلالته وإتقانه ، وقال المزي — بعد أن ساق طرفا من أخباره — :  
ومناقبه ، وفضائله كثيرة جدا <sup>(٥)</sup> .

<sup>(١)</sup> انظر : تاريخ الدارمي (٦٤٤) ، وثقات العجلي (١١٢/٢) ، والجرح والتعديل (٣٢٤/٥) ، وضعفاء العقيلي (١٢٣/٣) ، وثقات ابن حبان (٤٠٤/٨) ، وسؤالات البرقاني (٣١٩) ، وتهذيب الكمال (١٠٤/١٩) ، وتهذيب التهذيب (٣٤/٧) ، والتقريب (٣٧٣) .

<sup>(٢)</sup> قال الحافظ ابن حجر (في التهذيب ٦٧/١١) — معلقا على كلام عفان — : هذا يقتضي أن حديث همام بأخرة أصح من سمع منه قديما ، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل .

<sup>(٣)</sup> انظر : سؤالات ابن الجني (٤٤٦) ، وثقات العجلي (٣٣٥/٢) ، والجرح والتعديل (١٠٧/٩) ، وثقات ابن حبان (٥٨٦/٧) ، وتهذيب الكمال (٣٠٢/٣٠) ، وتهذيب التهذيب (٦٧/١١) ، والتقريب (٥٧٤) .

<sup>(٤)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٣٥٦/٥) ، وتقدمته (٢٤٥) ، وتاريخ بغداد (٤٠٠/١٠) ، وتهذيب الكمال (٣٣٨/١٨) ، والكاشف (٢١٠/٢) ، وتهذيب التهذيب (٤٠٢/٦) ، والتقريب (٣٦٣) .

<sup>(٥)</sup> انظر : تهذيب الكمال (٤١٩/٢٦) ، والكاشف (٩٦/٣) ، وتهذيب التهذيب (٤٤٥/٩) ، والتقريب (٥٠٦) .

### ثالثا : الحكم على الحديث .

حكم الإمام أبو داود ههنا على رواية همام بالنكارة ، وذكر النسائي أنها غير محفوظة .  
وأشار الدارقطني إلى شدوذها <sup>(١)</sup> . وصححها الترمذي <sup>(٢)</sup> .  
وقد تبين في التخريج أن أبا عاصم ؛ الضحاك بن مخلد <sup>(٣)</sup> ، وروح بن عبادة <sup>(٤)</sup> قد رواه عن  
ابن جريج : أخبرني زياد : أن ابن شهاب أخبره .... الحديث .  
وهذه الرواية التي أشار أبو داود ههنا إلى إعلال رواية همام بها . وقد أخرجها الإمام مسلم  
في صحيحه ، وأشار البخاري إليها كما تقدم .  
وبها يتبين أن هماما قد وهم في روايته عن ابن جريج ؛ حيث خالف أبا عاصم ، وروح بن  
عبادة ، وأن الصواب عن ابن جريج الرواية التي أخرجها الإمام مسلم وغيره .  
وأما متابعة يحيى بن المتوكل فقد قال عنها البيهقي : هذا شاهد ضعيف <sup>(٥)</sup> .  
وأما متابعة يحيى بن الضريس ، فقال المنذري : يحيى هذا ثقة ، فينظر الإسناد إليه ... ينظر في  
حاله ومن أخرجه <sup>(٦)</sup> .

وذكر المنذري أن هماما ثقة صدوق ، ولكنه خولف في هذا الحديث ، فلعله مما حدث به من  
حفظه فغلط فيه ، كما قال أبو داود ، والنسائي ، والدارقطني ... وعلى هذا فالحديث شاذ أو  
منكر كما قال أبو داود ، وغريب كما قال الترمذي .

ثم قال : فإن قيل : هذا الحديث كان عند الزهري على وجوه كثيرة ، كلها قد رويت عنه  
في قصة الخاتم .... فالظاهر أنه حدث بها في أوقات ، فما الموجب لتغليب همام وحده ؟  
قيل : هذه الروايات كلها تدل على غلط همام ؛ فإنها مجمعة على أن الحديث إنما هو في اتخاذ  
الخاتم ولبسه ، وليس في شيء منها نزعها إذا دخل الخلاء ، فهذا هو الذي حكم لأجله هؤلاء  
الحفاظ بنكارة الحديث وشدوذه ، والمصحح له لما لم يمكنه دفع هذه العلة حكم بغرابته لأجلها ،  
فلو لم يكن مخالفا لرواية من ذكر فما وجه غرابته ؟ ولعل الترمذي موافق للجماعة ؛ فإنه

<sup>(١)</sup> انظر التلخيص الحبير (١٠٨/١) .

<sup>(٢)</sup> ونقل ابن حجر (في التلخيص الحبير ١٠٨/١) أن النووي قال : هذا مردود عليه .

<sup>(٣)</sup> وهو كما في التقريب (٢٨٠) : ثقة ، ثبت .

<sup>(٤)</sup> وهو كما في التقريب (٢١١) : ثقة ، فاضل ، له تصانيف .

<sup>(٥)</sup> انظر : معالم السنن للخطابي (٢٧/١) .

<sup>(٦)</sup> انظر : معالم السنن للخطابي (٢٧/١) .



صححه من جهة السند لثقة الرواة ، واستغربه لهذه العلة ، وهي التي منعت أبا داود من تصحيح متنه ، فلا يكون بينهما اختلاف بل هو صحيح السند لكنه معلول <sup>(١)</sup> .  
وقال الجزائري : وقد أنكر عليه <sup>(٢)</sup> بعض العلماء التسوية بينهما <sup>(٣)</sup> ، وانتصر له بعضهم ، فقال : قد أطلقوا في غير موضع النكارة على رواية الثقة مخالفا لغيره ، ومن ذلك حديث نزع الخاتم ، حيث قال أبو داود : هذا حديث منكر ، مع أنه من رواية همام بن يحيى ، وهو ثقة احتج به أهل الصحيح .... وأجيب بأن الأولى مراعاة الأكثر الغالب في الاستعمال عند جمهور أهل الاصطلاح <sup>(٤)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> انظر : معالم السنن للخطابي (٢٨/١) .

<sup>(٢)</sup> يعني ابن الصلاح .

<sup>(٣)</sup> يعني بين الشاذ والمنكر .

<sup>(٤)</sup> انظر : توجيه النظر . للجزائري (٥١٥) .

## الحديث الثاني :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الطهارة : باب صفة وضوء النبي ﷺ (١٣٢) — : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى ، وَمُسَدَّدٌ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً حَتَّى بَلَغَ الْقَذَالَ ، وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا .

وَقَالَ مُسَدَّدٌ : مَسَحَ رَأْسَهُ مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ حَتَّى أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ أُذُنَيْهِ .

قَالَ مُسَدَّدٌ : فَحَدَّثْتُ بِهِ يَحْيَى ، فَأَنْكَرَهُ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ ، يَقُولُ : إِنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ — زَعَمُوا — أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُهُ ، وَيَقُولُ : إِيْشْ هَذَا ! طَلْحَةُ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ !

## أولاً : تخريج الحديث .

أخرجه الطبراني في الكبير (١٩)(٤٠٨) عن معاذ بن المثني . بنحوه .

كلاهما : (أبو داود ، ومعاذ بن المثني) عن مسدد .

والطبراني في الكبير (١٩)(٤٠٧) من طريق أبي معمر المقعد . بنحوه .

كلاهما : (مسدد ، وأبو معمر المقعد) عن عبدالوارث بن سعيد .

وعبد بن حميد في المنتخب (٣٨٤) من طريق حفص بن غياث . ولفظه : " رأيت النبي

توضاً فوضع يده فوق رأسه ثم ردها على قفاه ثم أخرجها من تحت الحنك " .

والطبراني في الكبير (١٩)(٤٠٩ ، ٤١٠) من طريق أبي سلمة الكندي . بنحوه ، أطول منه .

ثلاثتهم : (عبدالوارث بن سعيد ، وحفص بن غياث ، وأبو سلمة الكندي) عن ليث بن أبي

سليم .

والطبراني في الكبير (١٩)(٤١١) من طريق مالك بن مغول <sup>(١)</sup> . مختصراً .

كلاهما : (ليث بن أبي سليم ، ومالك بن مغول) عن طلحة بن مصرف ، عن أبيه ، عن

جده . به .

وذكره قاسم بن قطلوبغا في (من روى عن أبيه عن جده) (١٦٨) .

<sup>(١)</sup> مالك بن مغول (كما في التقريب ٥١٨) : ثقة ، ثبت . لكن في الإسناد إليه سعيد بن عنبسة الخزاز الرازي ، وهو (كما في الجرح

والتعديل ٥٢/٤) : متهم بالكذب .

## ثانيا : دراسة إسناده .

- ١ — مسدد بن مسرهد بن مسربل الأسدي (ع) .  
ثقة ، حافظ ، وثقه جمع من الأئمة ، وأثنوا عليه <sup>(١)</sup> .
- ٢ — عبدالوراث بن سعيد بن ذكوان التميمي ، العنبري ، أبو عبيدة البصري (ع) .  
وثقه أبو زرعة ، وأبو حاتم — وزاد : صدوق — والنسائي — وزاد : ثبت — وغيرهم  
وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت ، رمي بالقدر ، ولم يثبت عنه . وهو كما قال <sup>(٢)</sup> .
- ٣ — ليث بن أبي سليم بن زعيم القرشي ، أبو بكر — ويقال : بكير — الكوفي (خت ، م ،  
(٤) .

قال ابن معين : ليس به بأس . وقال البخاري : صدوق ، ربما يهم في الشيء . وقال  
العجلي : جازئ الحديث . وقال الإمام أحمد : ضعيف الحديث جدا ، كثير الخطأ . وقال ابن  
معين : ضعيف ، إلا أنه يكتب حديثه . وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة : لا يشتغل به ، هو  
مضطرب الحديث . وضعفه النسائي ، والدارقطني . وقال الذهبي : بعض الأئمة يحسن لليث ،  
ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن ، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب ، فيروى في الشواهد ،  
والاعتبار ، وفي الرغائب ، والفضائل ، أما في الواجبات ، فلا . وقال ابن حجر : صدوق ،  
اختلط جدا ، فلم يتميز حديثه ، فترك . ويتبين مما سبق أنه سيء الحفظ ، كثير الخطأ ، يرفع  
أشياء لا يرفعها غيره ، وقد اختلط في آخر عمره ، ولم يتميز حديثه ، فضعف لذلك كله <sup>(٣)</sup> .

٤ — طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب اليامي ، أبو محمد ، الكوفي (ع)

<sup>(١)</sup> انظر : تهذيب الكمال (٤٤٣/٢٧) ، والتقريب (٥٢٨) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تاريخ الدوري (٣٧٧/٢) ، والتاريخ الكبير (١١٨/٢/٣) ، وثقات العجلي (١٠٧/٢) ، والجرح والتعديل (٧٥/٦) ، وثقات ابن  
حبان (١٠٧/٧) ، وثقات ابن شاهين (٩٧٧) ، وتهذيب الكمال (٤٧٨/١٨) ، والميزان (٦٧٧/٢) ، وتهذيب التهذيب (٤٤١/٦) ،  
والنقريب (٣٦٧) .

<sup>(٣)</sup> انظر : تاريخ الدارمي (٥٦٠ ، ٧٢٠) ، وابن الجنيذ (٥٥٣ ، ٨٥٩) ، والعلل لأحمد (٣٨٩/١) ، وأحوال الرجال (١٣٢) ، وثقات  
العجلي (٢٣١/٢) ، وجامع الترمذي (٢٨٠١) ، وضعفاء النسائي (٥١١) ، والضعفاء الكبير (١٤/٤) ، والجرح والتعديل (١٧٧/٧) ،  
والجرحون لابن حبان (٢٣١/٢) ، وسنن الدارقطني (٦٨/١ ، ٣٣١) ، وتهذيب الكمال (٢٧٩/٢٤) ، وسير النبلاء (١٧٩/٦) ،  
وتهذيب التهذيب (٤٦٥/٨) ، والتقريب (٤٦٤) .

وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة، قارئ ، فاضل . وهو كما قالوا <sup>(١)</sup> .

٥ — مصرف بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي (د) .

قال ابن حجر : مجهول <sup>(٢)</sup> .

٦ — كعب بن عمرو — ويقال : عمرو بن كعب — بن حجير بن معاوية اليامي (د) .

اختلف في صحبته .

وجزم ابن حبان بأن له صحبة ، وأنه جد طلحة بن مصرف .

وقال ابن عبد البر : له صحبة ، ومنهم من ينكرها ، ولا وجه لإنكار من أنكر ذلك .

وقال الحافظ ابن حجر : صحابي ، يقال : إنه جد طلحة بن مصرف ، وقيل : هو عمرو بن كعب <sup>(٣)</sup> .

ثالثا : الحكم على الحديث .

ذكر الإمام أبو داود أن يحيى القطان ، وابن عيينة كانا ينكران هذا الحديث .

وذكر ابن المديني أن سفيان أنكر هذا الحديث ، وعجب أن يكون جد طلحة بن مصرف لقي النبي ﷺ <sup>(٤)</sup> .

وأشار الإمام أبو حاتم إلى إعلال رواية من نسبه ، بقوله : يقال : إنه طلحة رجل من الأنصار ، ومنهم من يقول : هو طلحة بن مصرف ، ولو كان طلحة بن مصرف لم يختلف فيه <sup>(٥)</sup> .

وأشار الإمام أبو زرعة إلى ذلك أيضا بقوله : لا أعرف أحدا سمى والد طلحة ، إلا أن بعضهم يقول : ابن مصرف ! <sup>(٦)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> انظر : ثقات العجلي (٤٧٩/١) ، والجرح والتعديل (٤٧٣/٤) ، وثقات ابن حبان (٣٩٣/٤) ، وتهذيب الكمال (٤٣٣/١٣) ، وتهذيب التهذيب (٢٥/٥) ، والتقريب (٢٨٣) .

<sup>(٢)</sup> انظر : التقريب (٥٣٣) .

<sup>(٣)</sup> انظر : تاريخ الدوري (٢٧٨/٢) ، ومراسيل ابن أبي حاتم (١٧٨) ، وثقات ابن حبان (٣٥٣/٣) ، والاستيعاب (١٣٢٢) ، وأسد الغابة (٢٦٥/٤) ، وتهذيب التهذيب (٤٣٦/٨) ، والإصابة (٧٤٢٦/٣) ، والتقريب (٤٦١) .

<sup>(٤)</sup> انظر تهذيب ابن القيم لمختصر سنن أبي داود (١٠٠/١) .

<sup>(٥)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٤٧٣/٤) .

<sup>(٦)</sup> المصدر السابق .

وذكر الحافظ المزي : أن الذي نسب طلحة فقال : طلحة بن مصرف ، هو عبدالوارث بن سعيد ، عن ليث بن أبي سليم ، وأن معتمر بن سليمان ، وإسماعيل بن زكريا ، وحفص بن غياث رَوَوْه عن ليث بن أبي سليم ، عن طلحة ، عن أبيه ، عن جده . ولم ينسبوا طلحة <sup>(١)</sup> . كذا قال رحمه الله تعالى ، لكن تقدم في التخريج أن طلحة جاء منسوباً في رواية حفص أيضاً.

ويظهر مما سبق أن ليثاً كان يضطرب في هذا الحديث ، فمرة يرويه عن طلحة بن مصرف ، عن أبيه ، عن جده ، ومرة يرويه عن طلحة ، عن أبيه ، عن جده . وأنكر — من تقدم من الأئمة — أن يكون محفوظاً من رواية ليث ، عن طلحة بن مصرف ، عن أبيه ، عن جده .

وقال الحافظ ابن حجر : إن كان هو جد طلحة بن مصرف ، فقد رجح جماعة أنه كعب ابن عمرو ، وجزم ابن القطان بأنه عمرو بن كعب ، وإن كان طلحة المذكور ليس هو ابن مصرف ، فهو مجهول ، وأبوه مجهول ، وجده لا يثبت له صحبة لأنه لا يعرف إلا في هذا الحديث <sup>(٢)</sup> .

ويظهر مما سبق أن الإمام أبا دواد يميل إلى كون طلحة هذا ليس ابن مصرف ، وأن الرواية التي فيها طلحة منسوباً (ابن مصرف) تعد منكراً .

---

<sup>(١)</sup> انظر : تهذيب الكمال (١٨٤/٢٤) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تهذيب التهذيب (٤٣٧/٨) .

### الحديث الثالث :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الطهارة : باب في الوضوء من النوم (٢٠٢) — : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ — وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ يَحْيَى — عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ ، وَيَنَامُ ، وَيَنْفُخُ ، ثُمَّ يَقُومُ ، فَيُصَلِّي ، وَلَا يَتَوَضَّأُ .  
قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : صَلَّيْتَ وَلَمْ تَتَوَضَّأْ ، وَقَدْ نَمْتَ ! فَقَالَ : " إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا " .

زَادَ عُثْمَانُ ، وَهَنَادُ : " فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَحَتْ مَفَاصِلُهُ " .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَوْلُهُ : " الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا " هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا يَزِيدُ ؛ أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ ، عَنْ قَتَادَةَ .  
وَرَوَى أَوْلَاهُ جَمَاعَةٌ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا شَيْئًا مِنْ هَذَا .  
وَقَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَحْفُوظًا .  
وَقَالَتْ عَائِشَةُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " تَنَامُ عَيْنَايَ ، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي " .  
وَقَالَ شُعْبَةُ : إِنَّمَا سَمِعَ قَتَادَةَ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ ؛ حَدِيثَ يُونُسَ بْنِ مَتَّى ، وَحَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي الصَّلَاةِ ، وَحَدِيثَ : " الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ " ، وَحَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ : حَدَّثَنِي رِجَالٌ مَرْضِيُونَ ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ ، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَذَكَرْتُ حَدِيثَ يَزِيدَ الدَّالَانِيِّ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، فَانْتَهَرَنِي ؛ اسْتَعْظَامًا لَهُ ، وَقَالَ : مَا لِيَزِيدَ الدَّالَانِيُّ يُدْخِلُ عَلَى أَصْحَابِ قَتَادَةَ ؟ ! وَلَمْ يَعْأُ بِالْحَدِيثِ .

### أولاً : تخريج الحديث .

أخرجه الترمذي (٧٧) بنحوه .

كلاهما : (أبو داود ، والترمذي) عن هناد بن السري .

وابن أبي شيبة (١٣٢/١) — ومن طريقه : الإمام أحمد (٢٣١٥) ، وأبو يعلى (٢٤٨٧) ، والطبراني في الكبير (١٢٧٤٨) — بنحوه مختصراً .

وعبد بن حميد في المنتخب (٦٥٨) عن أبي نعيم . بنحوه .

والترمذي (٧٧) عن إسماعيل بن موسى ، ومحمد بن عبيد المحاربي . قرنهما بهناد ، بنحوه .

والطبراني في الكبير (١٢٧٤٨) من طريق مالك بن إسماعيل ، ومحمد بن سعيد الأصبهاني .  
قرنهم بابن أبي شيبة .

وابن عدي في الكامل (٢٧٧/٧) من طريق يحيى بن سعيد الأموي . بنحوه .  
والدارقطني في سننه (١٥٩/١) من طريق أبي هشام الرفاعي . بنحوه .  
والبيهقي في الكبرى (١٢١/١) من طريق زكريا بن عدي ، وإسحاق بن منصور السلولي  
فرقهما ، بنحوه .

كلهم : (يحيى بن معين ، وهناد ، وعثمان بن أبي شيبة ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو نعيم،  
وإسماعيل بن موسى ، ومحمد بن عبيد ، ومالك بن إسماعيل ، ومحمد بن سعيد ، ويحيى بن  
سعيد الأموي ، وأبو هشام الرفاعي ، وزكريا بن عدي ، وإسحاق بن منصور السلولي) عن  
عبد السلام بن حرب الملائي ، عن أبي خالد الدالاني ، عن قتادة ، عن أبي العالية ، عن ابن  
عباس رضي الله عنه . به .

## ثانيا : دراسة إسناده .

١ — يحيى بن معين بن عون الغطفاني ، أبو زكريا البغدادي (ع) .  
ثقة ، حافظ ، مشهور ، متفق على إمامته وتوثيقه ، إمام الجرح والتعديل <sup>(١)</sup> .  
٢ — عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائي ، أبو بكر الكوفي (ع) .  
قال أبو حاتم : ثقة ، صدوق . وقال الترمذي : ثقة ، حافظ . وقال الدارقطني : ثقة ،  
حجة . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ، في حديثه لين . وقال العجلي : هو عند الكوفيين ثقة ،  
ثبت ، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه ، والكوفيون أعلم به . وقال ابن معين ، والبخاري  
: صدوق . وقال ابن معين — أيضا — : ليس به بأس ، يكتب حديثه . وقال النسائي : ليس  
به بأس . وقال ابن المبارك : قد عرفته . وقال ابن حجر : ثقة حافظ ، له مناكير <sup>(٢)</sup> .

٣ — أبو خالد الدالاني الأسدي الكوفي ، اسمه : يزيد بن عبد الرحمن (ع) .  
قال أبو حاتم : صدوق ، ثقة . وقال البخاري : صدوق ، وإنما يهم في الشيء . وقال ابن  
معين ، والنسائي : ليس به بأس . وقال ابن عدي : في حديثه لين ، إلا أنه مع لينه يكتب

<sup>(١)</sup> انظر : تهذيب التهذيب (٢٨٠/١١) ، والتقريب (٥٩٧) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تاريخ الدارمي (٥٥٠) ، والعلل الكبير للترمذي (٤٣) ، وجامع الترمذي (٦٢٢) ، والجرح والتعديل (٢٤٦/٦) ، وتهذيب

الكامل (٦٦/١٨) ، وتهذيب التهذيب (٣١٦/٦) ، والتقريب (٣٥٥) .

حديثه . وقال يعقوب بن سفيان : منكر الحديث . وقال ابن حبان : كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، يخالف الثقات في الروايات حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة علم أنها معلومة أو مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات ! وقال ابن عبد البر : ليس بحجة . وقال ابن حجر : صدوق يخطيء كثيرا ، وكان يدلس <sup>(١)</sup> .

٤ — قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي ، أبو الخطاب البصري (ع) .

ثقة ، ثبت ، لكنه مدلس ، وقد وثقه ابن معين ، والعجلي ، وغيرهم . وذكره ابن حبان في الثقات . ووصفه النسائي ، وابن حبان ، والحاكم ، وغيرهم بالتدليس . وعده ابن حجر في أصحاب المرتبة الثالثة منهم . وتوفي سنة : ١١٧ ، وقيل : ١١٨ هـ <sup>(٢)</sup> .

٥ — أبو العالية : رُفيع بن مهران الرِّياحي (ع) .

وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والعجلي . وقال اللالكائي : ثقة ، مجمع على ثقته . وقال ابن حجر : ثقة ، كثير الإرسال . وتوفي سنة : ٩٠ هـ <sup>(٣)</sup> .

### ثالثا : الحكم على الحديث .

حكم الإمام أبو داود على قوله في هذا الحديث : " إنما الوضوء على من نام مضطجعا " بأنه حديث منكر ؛ لم يروه إلا يزيد الدالاني عن قتادة ، وأن جماعة روه عن ابن عباس ولم يذكروا شيئا من هذا .

ثم بين الإمام أبو داود أنه سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث فاستعظمه ، واستنكر تفرد الدالاني به عن أصحاب قتادة بقوله : ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة ! <sup>(٤)</sup> .

وحكم الإمام البخاري على هذا الحديث بأنه لا شيء ، وأعله برواية سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة . وبين أنه لا يعرف للدالاني سماعا من قتادة <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : العلل الكبير (٤٣) ، والجرح والتعديل (٢٧٧/٩) ، والمعرفة والتاريخ (١١٣/٣) ، والجرحين (١٠٥/٣) ، والكمال (٢٧٨/٧) ،

وتهذيب الكمال (٢٧٣/٣٣) ، وتهذيب التهذيب (٨٢/١٢) ، والتقريب (٦٣٦) .

(٢) انظر : ثقات العجلي (٢١٥/٢) ، والجرح والتعديل (١٣٣/٧) ، وثقات ابن حبان (٣٢١/٥) ، ومعرفة علوم الحديث (١٠٣) ، وتهذيب

الكمال (٤٩٨/٢٣) ، وتعريف أهل التقديس (٦٣ ، ١٤٦) ، وتهذيب التهذيب (٣٥١/٨) ، والتقريب (٤٥٣) .

(٣) انظر : الجرح والتعديل (٥١٠/٣) ، وتهذيب الكمال (٢١٤/٩) ، وتهذيب التهذيب (٢٨٤/٣) ، والتقريب (٢١٠) .

(٤) وقال البيهقي (١٢١/١) : يعني به أحمد ما ذكره البخاري من أنه لا يعرف لأبي خالد سماع من قتادة .

(٥) انظر : العلل الكبير للترمذي (٤٣) .



وقال الترمذي : قد روى حديث ابن عباس سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالية ، ولم يرفعه (١) .

وقال ابن عدي : بهذا الإسناد عن قتادة لا أعلم يرويه عنه غير أبي خالد ، وعن أبي خالد : عبدالسلام (٢) .

وقال الدارقطني : تفرد به أبو خالد عن قتادة ، ولا يصح (٣) .

وقال البيهقي : تفرد بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبدالرحمن أبو خالد الدالاني (٤)

فظهر بهذا أن الإمام أبا داود حكم على رواية أبي خالد الدالاني بأنها منكرة لكونه صدوقا يخطيء كثيرا ويدلس ، ثم إنه غير معروف بالرواية عن قتادة ، ومع هذا فقد تفرد عنه بهذا الحديث ، وخالف سعيد بن أبي عروبة في روايته .

---

(١) جامع الترمذي (٧٧) .

(٢) الكامل لابن عدي (٢٧٧/٧) .

(٣) سنن الدارقطني (١٦٠/١) .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١٢١/١) .

#### الحديث الرابع :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الطهارة : باب في الغسل من الجنابة (٢٤٨) — : حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ " .

قال أبو داود : الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

#### أولاً : تخريج الحديث .

أخرجه الترمذي (١٠٦) في الطهارة : باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة . بنحوه .  
وقال الترمذي : حديث الحارث بن وجيه حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديثه ، وهو شيخ ليس بذلك ، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة ، وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار ، ويقال : الحارث بن وجيه ، ويقال : ابن وجبة .

وابن ماجه (٥٩٧) في الطهارة وسننها : باب تحت كل شعرة جنابة . بنحوه .

ثلاثتهم : (أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه) عن نصر بن علي الجهضمي .

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢١٦/١) عن إبراهيم بن محمد . بنحوه .

وابن عدي في الكامل (١٩٣/٢) بنحوه .

والمزي في تهذيب الكمال (٣٠٥/٥) من طريق محمد بن أحمد بن الغطريف . بنحوه .

كلاهما : (ابن عدي ، ومحمد بن أحمد) عن الفضل بن الحباب .

كلاهما : (إبراهيم بن محمد ، والفضل بن الحباب) عن حفص بن عمر الحوضي .

كلاهما : (نصر بن علي ، وأبو عمر الحوضي) عن الحارث بن وجيه ، عن مالك بن دينار ،

عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ .

#### ثانياً : دراسة إسناده .

١ — نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي ، أبو عمرو ، البصري (ع) .

سبقت الترجمة له في الحديث الأول .

٢ — الحارث بن وجيه — بوزن عظيم ، وقيل : وجبة : بفتح الواو ، وسكون الجيم بعدها

موحدة — الراسبي ، أبو محمد ، البصري (د ، ت ، ق) .

قال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال البخاري ، وأبو حاتم : في حديثه بعض المناكير — زاد أبو حاتم : ضعيف الحديث — وضعفه النسائي ، والساجي ، والعقيلي . وقال ابن حبان : كان قليل الحديث ، ولكنه يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته . وقال الإمام أحمد : لا أعرفه ، وقال الخطابي : مجهول <sup>(١)</sup> . وقال الحافظ ابن حجر : ضعيف . وهو كما قالوا <sup>(٢)</sup> .

٣ — مالك بن دينار السامي الناجي ، أبو يحيى ، البصري الزاهد (خت ، ٤) . وثقه النسائي ، والدارقطني — وزاد : ولا يكاد يحدث عنه ثقة ! — وذكره العجلي ، وابن حبان في الثقات ، وقال الأزدي : يعرف وينكر .

وقال الحافظ ابن حجر : صدوق عابد . وتوفي سنة : ١٣٠ هـ <sup>(٣)</sup> .

٤ — محمد بن سيرين الأنصاري ، أبو بكر ، البصري (ع) . أحد الأئمة الأثبات ، قال عنه الحافظ ابن حجر : ثقة ، ثبت ، عابد ، كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى . وتوفي سنة : ١١٠ هـ <sup>(٤)</sup> .

### ثالثا : الحكم على الحديث .

حكم الإمام أبو داود على الحارث بن وجيه بأنه ضعيف ، وأن روايته منكورة . وكذا الإمام أبو حاتم بقوله : هذا حديث منكر ، والحارث ضعيف الحديث <sup>(٥)</sup> . وقال العقيلي : لا يتابع عليه ، وله غير حديث منكر <sup>(٦)</sup> .

<sup>(١)</sup> وتعقب ذلك الحافظ ابن حجر (في التهذيب ١٦٢/٢) بقوله : جهالته مرفوعة بكثرة من روى عنه ، ومن تكلم فيه ، والصواب أنه ضعيف [معروف] .

<sup>(٢)</sup> انظر : تاريخ الدوري (٩٥/٢) ، والتاريخ الكبير (٢٨٤/٢) ، وجامع الترمذي (١٠٦) ، وضعفاء النسائي (١١٨) ، وضعفاء العقيلي (٢١٦/١) ، والجرح والتعديل (٩٢/٣) ، والجروحين (٢٢٤/١) ، والكمال (١٩٢/٢) ، وتهذيب الكمال (٣٠٤/٥) ، وتهذيب التهذيب (١٦٢/٢) ، والتقريب (١٤٨) .

<sup>(٣)</sup> انظر : ثقات العجلي (٢٦٠/٢) ، وثقات ابن حبان (٣٨٣/٥) ، وسؤالات البرقاني للدارقطني (٤٩٧) ، وتهذيب الكمال (١٣٥/٢٧) ، وتهذيب التهذيب (١٤/١٠) ، والتقريب (٥١٧) .

<sup>(٤)</sup> انظر : تاريخ الدوري (٥٢١/٢) ، وثقات العجلي (٢٤٠/٢) ، والجرح والتعديل (٢٨٠/٧) ، وثقات ابن حبان (٥٣٤٨) ، وتهذيب الكمال (٣٤٤/٢٥) ، وتهذيب التهذيب (٢١٤/٩) ، والتقريب (٤٨٣) .

<sup>(٥)</sup> انظر : العلل لابنه (٥٣) .

<sup>(٦)</sup> الضعفاء الكبير (٢١٦/١) .

وقال ابن عدي — بعد أن روى حديثه هذا وحديثا له آخر — : وهذان الحديثان بأسانيدهما  
عن مالك بن دينار ، لا يحدث عن مالك غير الحارث بن وجيه ، وللحارث بن وجيه غير ما  
ذكرت من الروايات شيء يسير ، ولا أعلم له رواية إلا عن مالك بن دينار<sup>(١)</sup>.  
ويظهر مما سبق أن الإمام أبا داود حكم على هذا الحديث بأنه منكر لكونه من رواية  
الحارث بن وجيه ؛ حيث إنه ضعيف ، يتفرد بالمناكير عن المشاهير .

---

<sup>(١)</sup> الكامل (١٩٣/٢) .

## الحديث الخامس :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الطهارة : باب التيمم في الحضر (٣٢٩) — : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْصِلِيُّ ؛ أَبُو عَلِيٍّ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ الْعَبْدِيُّ ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ ، قَالَ : انْطَلَقْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي حَاجَةٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَضَى ابْنُ عُمَرَ حَاجَتَهُ ، فَكَانَ مِنْ حَدِيثِهِ يَوْمَئِذٍ أَنْ قَالَ : مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَكَّةٍ مِنَ السَّكَكِ ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ ، حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي السَّكَّةِ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ ، وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى ، فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ ، وَقَالَ : " إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهَرٍ " .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ ، يَقُولُ : رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ حَدِيثًا مُنْكَرًا فِي التَّيْمُمِ .

قَالَ ابْنُ دَاسَةَ : قَالَ أَبُو دَاوُدَ : لَمْ يُتَابِعْ [أَحَدٌ<sup>(١)</sup>] مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتٍ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَرَوَاهُ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ . [قَالَ : وَرَوَى أَيُّوبُ ، وَمَالِكٌ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ ، وَفَيْسُ بْنُ سَعْدٍ ، وَيُوْنُسُ الْأَيْلِيُّ ، وَابْنُ أَبِي رَوَّادٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ تَيَمَّمَ ضَرْبَتَيْنِ لِلْوَجْهِ ، وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : جَعَلُوهُ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ<sup>(٢)</sup>] .

## أولاً : تخريج الحديث :

روى هذا الحديث نافع . واختلف عليه على وجهين :

الوجه الأول : من رواه عنه ، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ .

الوجه الثاني : من رواه عنه ، عن ابن عمر رضي الله عنهما من فعله .

## أ — تخريج الوجه الأول :

أخرجه البيهقي في المعرفة (٨/٢) ، والبعوي في شرح السنة (١١٦/٢) من طريق أبي داود .

والطيالسي (١٩٦٢) — ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٢١٥/١) — بنحوه .

وابن المنذر في الأوسط (٤٩/٢) بنحوه .

والطحاوي في شرح المعاني (٨٥/١) بنحوه .

(١) زيادة من تحفة الأشراف (٨٤٢٠) ، وذكر المزي أنها في كتاب التفرد لأبي داود .

(٢) انظر : التعليق السابق .

كلاهما : (ابن المنذر ، والطحاوي) عن سليمان بن شعيب ، عن يحيى بن حسان .  
والعقيلي في الضعفاء (٣٩/٤) من طريق سعيد بن منصور . بنحوه .  
والطحاوي في شرح المعاني (٨٥/١) عن حسين بن نصر . قرنه بسليمان بن شعيب .  
وأشار الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (١١٢٩١) إلى رواية الطحاوي من طريق أسد بن موسى .

وابن حبان في المجروحين (٢٥١/٢) عن الحسن بن سفيان . بنحوه .  
وابن عدي في الكامل (١٣٤/٦) عن حسين بن عبدالله القطان . بنحوه .  
كلاهما : (الحسن بن سفيان ، وحسين بن عبدالله القطان) عن عمر بن يزيد السيارى .  
وابن عدي في الكامل (١٣٥/٦) من طريق لوين . ولم يذكر لفظه .  
والدارقطني في سننه (١٧٧/١) من طريق أبي الربيع الزهراني . بنحوه .  
والبيهقي في الكبرى (٢٠٦/١) ، والمعرفة (٨/٢) من طريق مسلم بن إبراهيم . بنحوه .  
والبيهقي في الكبرى (٢١٥/١) من طريق يحيى بن يحيى . بنحوه .  
كلهم : (أحمد بن إبراهيم الموصلي — عند أبي داود — والطيالسي ، ويحيى بن حسان ،  
وسعيد بن منصور ، وحسين بن نصر ، وأسد بن موسى ، وعمر بن يزيد ، ولوين ، وأبو  
الربيع الزهراني ، ومسلم بن إبراهيم ، ويحيى بن يحيى) عن محمد بن ثابت العبدي ، عن نافع ،  
عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . به .

### ب — تخريج الوجه الثاني :

أشار الإمام أبو داود ههنا إلى رواية أيوب ، ومالك ، وعبيدالله ، وقيس بن سعد ، ويونس  
الأيلي ، وابن أبي راود . من هذا الوجه .  
وأشار البخاري في الأوسط (١٩٤/٢) ، والضعفاء الصغير (٣١٢) — وعنه ابن المنذر في  
الأوسط (٥٣/٢) — إلى رواية محمد بن إسحاق من هذا الوجه .  
وأخرجه الإمام مالك في الموطأ (٥٦/١) .  
وعبدالرزاق (٨١٨) عن معمر .  
وابن أبي شيبه (١٥٨/١) — ومن طريقه العقيلي في الضعفاء (٣٩/٤) — عن ابن علية .  
وابن جرير في التفسير (١١١/٥) من طريق عبدالوارث بن سعيد .

ثلاثتهم : (معمر ، وابن علي ، وعبدالوارث) عن أيوب السخثياني .

وعبدالرزاق (٢١٢/١) عن عبدالله بن عمر .

وابن المنذر في الأوسط (٤٨/٢) من طريق عبيدالله بن .

ثمانيتهم : (أيوب السخثياني ، ومالك ، وعبيدالله بن ، وقيس بن سعد ، ويونس الأيلي ،

وابن أبي رواد ، وابن إسحاق ، وعبدالله بن عمر) عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا

تيمم ضرب يديه ضربة على التراب ، ثم مسح وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى ثم مسح بهما

يديه إلى المرفقين ، ولا ينفذ يديه من التراب (لفظ عبدالرزاق) .

ثانيا : دراسة إسناده .

أ — تراجع رجال إسناد الرواية الأولى .

١ — أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي ، أبو علي ، نزيل بغداد (د ، فق) .

قال ابن معين : ليس به بأس . وقال في موضع آخر : ثقة ، صدوق . وذكره ابن حبان في

الثقات . وقال أبو زكريا الأزدي : ظاهر الصلاح والفضل ، كثير الحديث .

وقال الحافظ ابن حجر : صدوق . وهو كما قال .

وتوفي سنة : ٢٣٦ هـ <sup>(١)</sup> .

٢ — محمد بن ثابت العبدي ، أبو عبدالله ، البصري (د ، ق) .

وثقه العجلي ، ولوين . وقال ابن معين — في رواية الدارمي — ، والنسائي : ليس به بأس .

وقال ابن معين — في رواية الدوري — : ليس بشيء . ونفى أن يكون قال : ليس به بأس .

وقال أبو حاتم : ليس هو بالمتين ، يكتب حديثه ، وهو أحب إلي من أبي أمية بن يعلى ، وصالح

المرى ، روى حديثا منكرا . وقال البخاري : يخالف في بعض حديثه . وقال النسائي — في

موضع آخر — : ليس بالقوي . وذكره العجلي في الضعفاء ، وابن حبان في المجروحين ، وقال :

يرفع المراسيل ، ويسند الموقوفات توهما من سوء حفظه ، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج

به . وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالمتين عندهم . وقال الحافظ ابن حجر : صدوق ، لين

<sup>(١)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٣٩/٢) ، وثقات ابن حبان (٢٥/٨) ، وتهذيب الكمال (٢٤٥/١) ، وتهذيب التهذيب (٩/١) ، والتقريب

الحديث . ويظهر مما سبق أنه إلى الضعف أقرب ، حيث لم يوثقه سوى العجلي ولوين ، وضعفه عامة النقاد ، وأما قول ابن معين والنسائي : ليس به بأس ، فقد نقل عنهما خلافه . وتوفي سنة : ١٤٧ هـ <sup>(١)</sup> .

٣ — نافع مولى ابن عمر ، أبو عبدالله ، المدني (ع) .  
ثقة ، ثبت ، فقيه ، مشهور ، مقدم في ابن عمر ، متقن لحديثه ، حتى قال البخاري : أصح الأسانيد : مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر .  
وبعته عمر بن عبدالعزيز إلى مصر ليعلمهم السنن .  
وتوفي سنة : ١١٧ ، وقيل : ١٢٠ هـ <sup>(٢)</sup> .

ب — تراجم بقية رجال إسناد الرواية الثانية .  
— مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو عبدالله المدني (ع) .  
الفقيه ، إمام دار الهجرة ، رأس المتقنين ، وكبير المثبتين <sup>(٣)</sup> .  
ثالثا : الحكم على الحديث .

نقل الإمام أبو داود ههنا أن الإمام أحمد حكم بالنكارة على رواية محمد بن ثابت .  
وقال البخاري — في ترجمة محمد بن ثابت — : يخالف في بعض حديثه ... وروى محمد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوع في التيمم ، وخالفه أيوب ، وعبيدالله ، والناس ، فقالوا : عن نافع ، عن ابن عمر . فعله <sup>(٤)</sup> .  
وقال أبوحاتم — عن محمد بن ثابت — : روى حديثا منكرا <sup>(٥)</sup> .  
وقال ابن معين : محمد بن ثابت الذي يحدث عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي في التيمم ، بصري ، وهو ضعيف <sup>(٦)</sup> .

<sup>(١)</sup> انظر : تاريخ الدوري (٥٠٧/٢) ، والدارمي (٨٠٩) ، والتاريخ الكبير (٥٠/١) ، وثقات العجلي (٢٣٤/٢) ، وضعفاء النسائي (٥٤٤) ، وضعفاء العقيلي (٣٨/٤) ، والجرح والتعديل (٢١٦/٧) ، والمخروحين لابن حبان (٢٥١/٢) ، وتهذيب الكمال (٥٥٤/٢٤) ، وتهذيب التهذيب (٨٥/٩) ، والتقريب (٤٧١) .

<sup>(٢)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٤٥١/٨) ، وثقات ابن حبان (٤٦٧/٥) ، وتهذيب الكمال (٢٩٨/٢٩) ، وتذكرة الحفاظ (٩٩/١) ، وتهذيب التهذيب (٤١٢/١٠) ، والتقريب (٥٥٩) .

<sup>(٣)</sup> انظر : تهذيب التهذيب (٥/١٠) ، والتقريب (٥١٦) .

<sup>(٤)</sup> التاريخ الكبير (٥٠/١) ، ونحوه في الأوسط (١٩٤/٢) ، والضعفاء الصغير (٣١٢) .

<sup>(٥)</sup> الجرح والتعديل (٢١٦/٧) .

<sup>(٦)</sup> تاريخ الدوري (٥٠٧/٢) .



وقال أبو زرعة — عن حديث محمد بن ثابت — : هذا خطأ إنما هو موقوف <sup>(١)</sup>.

وقال العقيلي — بعد أن أورد الرواية الموقوفة — : وهذا الصواب <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حبان : إنما هو موقوف على ابن عمر <sup>(٣)</sup>.

وقال ابن المنذر : حديث محمد بن ثابت ، ولم يرفعه غيره ، وقد دفع غير واحد من أهل العلم حديثه .... فسقط أن يكون هذا الحديث حجة لضعف محمد في نفسه ، ومخالفة الثقات له ، حيث جعلوه من فعل ابن عمر <sup>(٤)</sup>.

فمن تقدم من هؤلاء الأئمة حكموا على رواية محمد بن ثابت النكارة أو الخطأ ، وأما الحافظ البيهقي فقال : رفعه غير منكر ؛ فقد روى الضحاك بن عثمان ، عن نافع ، عن ابن عمر قصة السلام مرفوعة ، إلا أنه قصر بها فلم يذكر التيمم ، ورواه يزيد بن عبد الله بن أسامة ابن الهاد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، فذكر قصة السلام ، وذكر قصة التيمم ، إلا أنه قال : ثم مسح وجهه ويديه .... وإنما ينفرد محمد بن ثابت في هذا الحديث بذكر الذراعين فيه دون غيره ، وتيمم عبد الله بن عمر على الوجه والذراعين وفتواه بذلك تؤكد رواية محمد بن ثابت وتشهد له بالصحة <sup>(٥)</sup>.

وقال أيضا : وقد أنكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث على محمد بن ثابت العبدي ، فقد رواه جماعة عن نافع من فعل ابن عمر .

والذي رواه غيره عن نافع من فعل ابن عمر إنما هو التيمم فقط ، فأما هذه القصة فهي عن النبي ﷺ مشهورة ... <sup>(٦)</sup>.

ويتبين مما سبق إirاده من كلام الحافظ البيهقي أنه غير معارض لما تقدم ذكره عن الأئمة السابقين ؛ لكون ما ذكره من المتابعات لمحمد بن ثابت خارجة عن محل التراجع .

ويظهر مما سبق أن الإمام أبا داود نقل عن الإمام أحمد الحكم بالنكارة لرواية محمد بن ثابت ؛ لكونه — كما قال ابن حبان — : يسند الموقوفات توهمًا من سوء حفظه ، ولكونه خالفه ثمانية

<sup>(١)</sup> علل الحديث . لابن أبي حاتم (١٣٦) .

<sup>(٢)</sup> الضعفاء الكبير (٣٩/٤) .

<sup>(٣)</sup> المجروحين لابن حبان (٢٥١/٢) .

<sup>(٤)</sup> الأوسط (٥٣/٢) .

<sup>(٥)</sup> معرفة السنن والآثار (٨/٢) .

<sup>(٦)</sup> السنن الكبرى (٢٠٦/١) .

من أصحاب نافع كلهم أوقفوه ، وفيهم أئمة أثبات يكفي الواحد منهم لكي يرجح .محمد بن ثابت .

## الحديث السادس :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الصلاة : باب ما يقطع الصلاة (٧٠٤) — : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ ؛ مَوْلَى بَنِي هَاشِمِ الْبَصْرِيِّ ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ — قَالَ : أَحْسَبُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ — : " إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ سُرَّةٍ ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ ، وَالْحِمَارُ ، وَالْخَنَزِيرُ ، وَالْيَهُودِيُّ ، وَالْمَجُوسِيُّ ، وَالْمَرْأَةُ ، وَيُجْزَى عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةِ بَحَجَرٍ " .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : فِي نَفْسِي مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ ، كُنْتُ أَذْكَرُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ ، وَغَيْرَهُ ، فَلَمْ أَرِ أَحَدًا جَاءَ بِهِ عَنْ هِشَامٍ ، وَلَا يَعْرِفُهُ ، وَلَمْ أَرِ أَحَدًا يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ هِشَامٍ ، وَأَحْسَبُ الْوَهْمَ مِنْ ابْنِ أَبِي سَمِينَةَ — يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيِّ ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ — وَالْمُنْكَرُ فِيهِ : ذِكْرُ الْمَجُوسِيِّ ، وَفِيهِ : عَلَى قَذْفَةِ بَحَجَرٍ ، وَذِكْرُ الْخَنَزِيرِ ، وَفِيهِ نَكَارَةٌ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ ، وَأَحْسَبُهُ وَهْمٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُنَا مِنْ حِفْظِهِ .

### أولاً : تخريج الحديث .

أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٤٥٨/١) من طريق المقدمي . بنحوه ، إلا أنه قال : " وَالتَّصْرَانِيُّ " بدل : " الْمَجُوسِيُّ " ، وقال : " وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ " .

كلاهما : (محمد بن إسماعيل البصري ، والمقدمي) عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن يحيى ابن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أحسبه عن رسول الله ﷺ — به .

### ثانياً : دراسة إسناده .

١ — محمد بن إسماعيل بن أبي سمينه — بفتح المهملة ، وكسر الميم ، وبعد التحتانية نون — أبو عبد الله البصري (خ ، د) .

وثقه أبو حاتم ، وصالح بن محمد . وذكره ابن حبان في الثقات . وأشار أبو داود هنا إلى أنه وهم في حديث بسبب تحديثه من حفظه . وذكره ابن معين في آخرين ، وقال : ليسوا أصحاب حديث ، ليسوا بشيء .

وقال الحافظ ابن حجر : ثقة .

وتوفي سنة : ٢٣٠ هـ <sup>(١)</sup>.

٢ — معاذ بن هشام بن أبي عبدالله الدستوائي — بفتح الدال ، وسكون السين المهملتين ، وفتح المثناة — البصري (ع) .

وثقه ابن قانع — وزاد : مأمون — وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن معين : صدوق ، وليس بحجة . وقال ابن عدي : ربما يغلط في الشيء بعد الشيء ، وأرجو أنه صدوق . وقال في موضع آخر : ليس بذاك القوي . وقال ابن حجر : صدوق ، ربما وهم . وهو كما قال . وتوفي سنة : ٢٠٠ هـ <sup>(٢)</sup>.

٣ — هشام بن أبي عبدالله الدستوائي ، أبو بكر البصري (ع) .

ثقة ، ثبت ، متفق عليه ، وقد عدّه الإمام أحمد ، وعلي بن المديني ، وابن معين ، وغيرهم من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير . وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت ، وقد رمي بالقدر . وهو كما قال ، وأما رميه بالقدر ، فقد قال الذهبي : رجع عنه . وتوفي سنة : ١٥٤ هـ <sup>(٣)</sup>.

٤ — يحيى بن أبي كثير الطائي ، أبو نصر اليمامي (ع) .

وثقه جمع من الأئمة . ووصفه النسائي ، والعقيلي ، وابن حبان ، والعلائي بالتدليس . وقال الذهبي : أحد الأعلام الأثبات ، ذكره العقيلي في كتابه ، ولهذا أوردته ... وهو في نفسه عدل ، حافظ ، من نظراء الزهري . وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت ، لكنه يدلّس ، ويرسل . وأورده في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين .

وتوفي سنة : ١٢٩ ، وقيل : ١٣٢ هـ <sup>(٤)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> انظر : سؤالات ابن الجنيّد (٧١) ، والجرح والتعديل (١٨٩/٧) ، وتهذيب الكمال (٤٧٩/٢٤) ، وتهذيب التهذيب (٥٩/٩) ، والتقريب (٤٦٨) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تاريخ الدوري (٥٧٢/٢) ، والجرح والتعديل (٢٤٩/٨) ، وثقات ابن حبان (١٧٦/٩) ، والكامل (٤٣٣/٦) ، وتهذيب الكمال (١٣٩/٢٨) ، وتهذيب التهذيب (١٩٦/١٠) ، والتقريب (٥٣٦) .

<sup>(٣)</sup> انظر : تاريخ الدارمي (٤٦) ، وثقات العجلي (٣٣٠/٢) ، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (٤٥٢/٢) ، والجرح والتعديل (٥٩/٩) ، وثقات ابن حبان (٥٦٩/٧) ، وتهذيب الكمال (٢١٥/٣٠) ، والكاشف (٢٢٢/٣) ، والميزان (٣٠٠/٤) ، وتهذيب التهذيب (٤٣/١١) ، والتقريب (٥٧٣) .

<sup>(٤)</sup> انظر : التاريخ الكبير (٣٠١/٨) ، وثقات العجلي (٣٥٧/٢) ، والضعفاء الكبير (٤٢٣/٤) ، والجرح والتعديل (١٤١/٩) ، وثقات ابن حبان (٥٩١/٧) ، وثقات ابن شاهين (١٥٩٥) ، وتهذيب الكمال (٥٠٤/٣١) ، والميزان (٤٠٢٩/٤) ، والكاشف (٢٦٦/٣) ، وتهذيب التهذيب (٢٦٨/١١) ، والتقريب (٥٩٦) ، وتعريف أهل التقديس (١٢٧) ، والتدليس في الحديث (٢٨٢) .

٥ — عكرمة القرشي ، الهاشمي ، أبو عبدالله المدني ، مولى عبدالله بن عباس (ع) .

وثقه أيوب ، وأبو حاتم ، وابن معين ، والنسائي ، والعجلي . وغير واحد . وقال محمد بن نصر : أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة ، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا ؛ منهم أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو ثور ، ويحيى بن معين ، ولقد سألت إسحاق عن الاحتجاج بحديثه ، فقال : عكرمة عندنا 'إمام أهل الدنيا . وتعجب من سؤالي إياه . وتكلم في عكرمة غير واحد من الأئمة ، ونسبه ابن عمر ، وغيره إلى الكذب . وكان الإمام مالك لا يراه ثقة ، ويأمر ألا يؤخذ عنه . ونسبه محمد بن عبدالرحمن يتييم عروة ، والإمام أحمد ، وغيرهما إلى رأي الخوارج . وذمه ابن سيرين — فيما ذمه به — أنه كان يأتي الأمراء يطلب جوائزهم .

وقد تعقب الحافظ ابن حجر جميع ما ذم به عكرمة بالرد . وأما ذم الإمام مالك له ، فقد ذكر أبو حاتم أنه بسبب رأيه . وأما رميته برأي الخوارج ، فقد برأه منه العجلي بقوله : بريء مما يرميه الناس به من الحرورية . وقال الطبري : لم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه ، والقرآن وتأويله ، وكثرة الرواية للآثار ، وأنه كان عالما بمولاه ، وفي تقييد جلة أصحاب ابن عباس إياه ، ووصفهم له بالتقدم في العلم ، وأمرهم الناس بالأخذ عنه ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الإنسان ، ويستحق جواز الشهادة ، ومن تثبت عدالته لم يقبل فيه الجرح ، وما تسقط العدالة بالظن . وقال الحافظ ابن حجر : ثقة ، ثبت ، عالم بالتفسير ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ، ولا تثبت عنه بدعة .

وتوفي سنة : ١٠٤ ، وقيل : ١٠٦ ، وقيل : ١٠٧ هـ <sup>(١)</sup> .

### ثالثا : الحكم على الحديث .

ذكر الإمام أبو داود أن في نفسه من هذا الحديث شيئا ؛ لأنه لم يروه عن هشام إلا ابن أبي سمينة ؛ ولكونه ذاكر به إبراهيم بن ، فلم يجد أحدا رواه أو عرفه من حديث الدستوائي . ثم ذكر أبو داود أنه يحسب أن ابن أبي سمينة وهم فيه ؛ لأنه كان يحدث من حفظه .

<sup>(١)</sup> انظر : ثقات العجلي (١٤٥/٢) ، والجرح والتعديل (٧/٧) ، وثقات ابن حبان (٢٢٩/٥) ، وتهذيب الكمال (٢٦٤/٢٠) ، والكاشف

(٢٧٦/٢) ، وتهذيب التهذيب (٢٦٣/٧) ، والتقريب (٣٩٧) ، وهدي الساري (٤٤٦) .

ثم ذكر أن المنكر في هذا الحديث ذكر المجوسي ، والخنزير ، وقوله : على قذفة بحجر ، وأن فيه نكارة .

وذكر ابن القطان أن علة هذا الحديث شك الراوي في رفعه حيث قال : أحسبه عن رسول الله ﷺ (١) .

والذي يظهر أن الإمام أبا داود حكم على هذا الحديث بأن فيه نكارة بسبب تفرد ابن أبي سمينة به عن معاذ بن هشام ؛ وقد ذكر ابن معين أن ابن أبي سمينة ليس بشيء .  
ومع أن بعض الأئمة وثقه فإنه لا يحتمل تفرده بما ورد في هذا الحديث مما استنكره الإمام أبو داود من ذكر المجوسي ، والخنزير ، وقوله : على قذفة بحجر .

---

(١) انظر : تهذيب ابن القيم لمختصر سنن أبي داود (٣٤٦/١) .

## الحديث السابع :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الصلاة : باب من لم ير الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم (٧٨٥) — : حَدَّثَنَا قُطْنُ بْنُ نُسَيْرٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الْأَعْرَجُ الْمَكِّيُّ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ — وَذَكَرَ الْإِفْكَ — قَالَتْ : جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ ، وَقَالَ : " أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ " الْآيَةَ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، لَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الشَّرْحِ ، وَأَخَافُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُ الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْ كَلَامِ حُمَيْدٍ .

### أولاً : تخريج الحديث .

روى هذا الحديث الزهري . واختلف عليه .

فرواه حميد الأعرج — كما رواه أبو داود ههنا — عن الزهري ولفظه : عن عائشة قالت : جلس رسول الله ﷺ وكشف عن وجهه وقال : " أَعُوذُ بِالسَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ " الْآيَةَ .

ورواه البخاري في عدة مواضع من صحيحه ، فرواه برقم : ( ٢٥٩٣ ، ٢٦٣٧ ، ٢٦٨٨ ، ٢٨٧٩ ، ٤٠٢٥ ، ٤٦٩٠ ، ٤٧٥٠ ، ٦٦٦٢ ، ٦٦٧٩ ، ٧٥٠٠ ، ٧٥٤٥ ) من طريق يونس بن يزيد الأيلي ، وبرقم : ( ٢٦٦١ ) من طريق فليح بن سليمان ، وبرقم : ( ٤١٤١ ، ٤٦٩٠ ، ٦٦٦٢ ، ٦٦٧٩ ، ٧٣٦٩ ) من طريق صالح بن كيسان ، وبرقم : ( ٤٧٤٩ ) من طريق معمر بن راشد .

ومسلم ( ٧٠٢٠ ) من طريق يونس بن يزيد ، ومعمر بن راشد .

أربعتهم : ( يونس بن يزيد ، وفليح بن سليمان ، وصالح بن كيسان ، ومعمر بن راشد ) عن الزهري ، عن عروة — وغيره — عن عائشة . به . وليس فيه أنه ﷺ استعاذ .

### ثانياً : دراسة إسناده :

أ — تراجم رجال إسناده الرواية الأولى .

١ — قطن بن نسير — بالتصغير — البصري ، أبو عباد الغبري — بضم المعجمة ، وفتح الموحدة الخفيفة — ( م ، د ، ت ) .

ذكره ابن حبان في الثقات . وكان أبو زرعة يحمل عليه . وقال ابن عدي : كان يسرق الحديث ، ويوصله . وقال ابن حجر : صدوق ، يخطيء<sup>(١)</sup> .

٢ — جعفر بن سليمان الضبعي ، أبو سليمان البصري (بخ ، م ٤) .

وثقه ابن معين ، والجوزجاني — وزاد : متمسك ، كان لا يكتب ، روى أحاديث منكورة — والعجلي — وزاد : وكان يتشيع — وقال البخاري : يخالف في بعض حديثه . وقال ابن معين : كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه ، ويستضعفه . وقال ابن شاهين : إنما تكلم فيه لعله المذهب ، وما رأيت من طعن في حديثه ، إلا ابن عمار بقوله : جعفر بن سليمان ضعيف . وقال البزار : لم نسمع أحدا يطعن عليه في الحديث ، ولا في خطأ فيه ، وإنما ذكرت عنه شيعيته ، وأما حديثه ، فمستقيم . وذكره ابن حبان ، وابن شاهين في الثقات . وقال ابن حبان : كان جعفر من الثقات في الروايات ، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ، ولم يكن بداعية إلى مذهبه ... وقال ابن عدي : قد روى في فضائل الشيخين أيضا كما ذكرت بعضها ، وأحاديثه ليست بالمنكرة ، وما كان منها منكرا فلعل البلاء فيه من الراوي عنه ، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه . وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق ، وقال : شيعي ، صدوق . وقال ابن حجر : صدوق ، زاهد ، لكنه كان يتشيع . ويتبين مما سبق أنه صدوق في حديثه ، شيعي لا يدعو إلى بدعته .

وتوفي سنة : ١٧٨ هـ<sup>(٢)</sup> .

٣ — حميد بن قيس الأعرج ، أبو صفوان المكي (ع) .

وثقه ابن معين ، والإمام أحمد ، والبخاري ، والعجلي ، وأبو زرعة ، وأبو داود ، ويعقوب ابن سفيان ، وأبو زرعة الدمشقي ، وابن خراش — وزاد : صدوق — وابن خلفون . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال الإمام أحمد — أيضا — : ليس هو

<sup>(١)</sup> انظر : الجرح والتعديل (١٣٨/٧) ، وثقات ابن حبان (٢٢/٩) ، والكمال (٥٢/٦) ، وتهذيب الكمال (٦١٧/٢٣) ، والميزان (٣٩١/٣) وتهذيب التهذيب (٣٨٢/٨) ، والتقريب (٤٥٦) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تاريخ الدوري (٨٦/٢) ، والتاريخ الكبير (١٩٢/٢) ، وأحوال الرجال (١٧٣) ، وثقات العجلي (٢٦٩/١) ، والكمال (١٢٤/٢) ، وثقات ابن شاهين (١٦٦) ، وتهذيب الكمال (٤٣/٥) ، ومن تكلم فيه وهو موثق (٦٨) ، وتهذيب التهذيب (٩٥/٢) ، والتقريب (١٤٠) .



بالقوي في الحديث . وقال ابن حجر : ليس به بأس . ويتبين مما سبق أنه ثقة . وتوفي سنة : ١٣٠ هـ <sup>(١)</sup>.

٤ — محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي ، الزهري ، أبو بكر المدني (ع) .

سبقت الترجمة له في الحديث الأول .

٥ — عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ، أبو عبد الله المدني (ع) .  
وثقه العجلي ، وقال : كان رجلاً صالحاً ، لم يدخل في شيء من الفتن . وقال ابن عينة :  
كان أعلم الناس بحديث عائشة : عروة ، وعمرة ، والقاسم . وقال ابن حجر : ثقة ، فقيه ،  
مشهور . وهو كما قالوا .  
وتوفي سنة : ٩٤ هـ <sup>(٢)</sup>.

ب — تراجم بقية رجال إسناد الرواية الثانية .

— يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي ، أبو يزيد القرشي (ع) .  
وثقه الإمام أحمد ، والعجلي ، والنسائي . وذكر المزي أنه صحب الزهري ثني عشرة سنة ،  
وقيل : أربع عشرة سنة . ووصف ابن المبارك ، وابن مهدي كتابه بالصحة . وقال ابن المبارك ،  
والإمام أحمد : ما أحد أعلم بحديث الزهري من معمر ، إلا ما كان من يونس بن يزيد الأيلي ؛  
فإنه كتب كل شيء هنالك . وقال ابن حجر : ثقة ، إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً ،  
وغير الزهري خطأ . وتوفي سنة : ١٥٩ هـ <sup>(٣)</sup>.

ثالثاً : الحكم عليه :

ذكر الإمام أبو داود أن هذا الحديث منكر ؛ لأن جماعة رَوَوْه عن الزهري ولم يذكر فيه هذا  
الشرح ، وذكر أنه يخاف أن يكون أمر الاستعاذة من كلام حميد .

---

<sup>(١)</sup> انظر : تاريخ الدوري (١٣٧/٢) ، والجرح والتعديل (٢٢٧/٣) ، وتهذيب الكمال (٣٨٤/٧) ، وتهذيب التهذيب (٤٦/٣) ، والتقريب (١٨٢) .

<sup>(٢)</sup> انظر : طبقات ابن سعد (١٧٨/٥) ، وثقات العجلي (١٣٣/٢) ، والجرح والتعديل (٣٩٥/٦) ، وثقات ابن حبان (١٩٤/٥) ، وتهذيب الكمال (١١/٢٠) ، وسير النبلاء (٣٢١/٤) ، وتهذيب التهذيب (١٨٠/٧) ، والتقريب (٣٨٩) .

<sup>(٣)</sup> انظر : تاريخ الدوري (٦٨٩/٢) ، وثقات العجلي (٣٧٩/٢) ، والجرح والتعديل (٢٤٧/٩) ، وثقات ابن حبان (٦٤٨/٧) ، وتهذيب الكمال (٥٥١/٣٢) ، وتهذيب التهذيب (٤٥٠/١١) ، والتقريب (٦١٤) .

وذكر ابن القطان أن علته كونه من رواية قطن بن نسير ، عن جعفر بن سليمان ، عن حميد، وأن قطنا — وإن كان روى عنه مسلم — فكان أبو زرعة يحمل عليه ... وأن جعفر أيضا مختلف فيه <sup>(١)</sup>.

وتبين من تخريج الحديث أن ثقات أصحاب الزهري والمتثبتين عنه كمعمر ، وغيره رَوَوْه عن الزهري من دون ذكر للاستعانة التي جاءت في رواية حميد ، عن الزهري .  
ويظهر مما سبق أن الإمام أبا دواد حكم على رواية حميد بأنها منكرة بسبب مخالفتها (في ذكر الاستعانة) لرواية الجماعة عن الزهري .

---

<sup>(١)</sup> انظر : تهذيب ابن القيم لمختصر سنن أبي داود (٣٧٩/١) .

## الحديث الثامن :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الصلاة : باب في السلام (٩٩٦) — : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ .

ح ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ .

ح ، وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ .

ح ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ ، وَزِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ .

ح ، وَحَدَّثَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُتَصَرِّ ، أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ — يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ — عَنْ شَرِيكَ .

ح ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ .

كُلُّهُمْ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : — وَقَالَ إِسْرَائِيلُ : عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، وَالْأَسْوَدِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ — أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَعَنْ شِمَالِهِ ، حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ : " السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ " .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ سُفْيَانَ ، وَحَدِيثُ إِسْرَائِيلَ لَمْ يُفَسِّرْهُ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَرَوَاهُ زُهَيْرٌ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَعَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : شُعْبَةُ كَانَ يُنْكِرُ هَذَا الْحَدِيثَ ؛ حَدِيثَ أَبِي إِسْحَقَ ، أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا .

## أولاً : تخريج الحديث .

أخرجه ابن حبان (١٩٩٣) عن الفضل بن الحباب . بنحوه .

كلاهما : (أبو داود ههنا ، والفضل بن الحباب) عن محمد بن كثير .

والترمذي (٢٩٥) — ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٦٩٧) — في الصلاة : باب ما

جاء في التسليم في الصلاة . عن محمد بن بشار . بنحوه .

وقال الترمذي : حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح .

والنسائي (١٣٢٥) في الصلاة : باب كيف السلام على الشمال . عن عمرو بن علي .

بنحوه .

والإمام أحمد (٤٢٤١) بنحوه .

وابن الجارود (٢٠٩) عن إسحاق بن منصور . بنحوه .  
والدارقطني في العلل (١١/٥) من طريق أحمد بن سنان . بنحوه .  
ستتهم : (محمد بن كثير ، ومحمد بن بشار ، وعمرو بن علي ، والإمام أحمد ، وإسحاق بن منصور ، وأحمد بن سنان) عن عبدالرحمن بن مهدي .  
وعبدالرزاق (٣١٣٠) — ومن طريقه الإمام أحمد (٣٨٨٨) ، والطبراني في الكبير (١٠١٧٣) — وأحال على ما قبله بنحوه .  
والإمام أحمد (٣٦٩٩ ، ٣٢٤١) بنحوه .  
وأبو يعلى (٥٢١٤) عن أبي خيثمة . بنحوه .  
كلاهما : (الإمام أحمد ، وأبو خيثمة) عن وكيع بن الجراح .  
والطحاوي في شرح المعاني (٢٦٧/١) عن أبي أمية . وأحال على ما قبله بنحوه .  
والطبراني في الكبير (١٠١٧٣) عن علي بن عبدالعزيز . بنحوه .  
كلاهما : (أبو أمية ، وعلي بن عبدالعزيز) عن أبي نعيم .  
والطحاوي في شرح المعاني (٢٦٧/١) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي . بنحوه .  
والهيثم بن كليب في مسنده (٦٩٣) من طريق أبي داود الطيالسي . بنحوه .  
سبعتهم : (محمد بن كثير ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وعبدالرزاق ، ووكيع بن الجراح ، وأبو نعيم ، وعبيدالله بن موسى ، والطيالسي) عن سفيان الثوري .  
وابن أبي شيبه (٢٩٩/١) عن حسين بن علي . بنحوه .  
والطبراني في الكبير (١٠١٣٧) من طريق معاوية بن عمرو . ولم يذكر لفظه .  
ثلاثتهم : (أحمد بن يونس ، وحسين بن علي ، ومعاوية بن عمرو) عن زائدة بن قدامة .  
وأبو يعلى (٥١٠٢) — ومن طريقه ابن حبان (١٩٩١) — عن العباس بن الوليد النرسي . بنحوه .  
والطبراني في الكبير (١٠١٧٣) من طريق سهل بن عثمان . ولم يسق لفظه .  
ثلاثتهم : (مسدد ، والعباس بن الوليد النرسي ، وسهل بن عثمان) عن أبي الأحوص ؛ سلام ابن سليم الحنفي .  
وابن خزيمة (٧٢٨) بنحوه .

كلاهما : (أبو داود ، وابن خزيمة) عن زياد بن أيوب .  
والنسائي (١٣٢٤) في الصلاة : باب كيف السلام على الشمال . عن محمد بن آدم .  
بنحوه مختصرا .  
وابن ماجه (٩١٤) في الصلاة : باب . عن محمد بن عبدالله بن نمير . بنحوه .  
والإمام أحمد (٤٢٨٠) بنحوه .  
وابن خزيمة (٧٢٨) عن إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد . قرنه زياد بن أيوب .  
وابن أبي شيبة (٢٩٨/١) — ومن طريقه ابن حبان (١٩٩٠) — بنحوه .  
والطبراني في الكبير (١٠١٧٣) من طريق يعلى بن عبيد . ولم يسق لفظه .  
كلهم : (محمد بن عبيد المحاربي ، وزياد بن أيوب ، ومحمد بن آدم ، ومحمد بن عبيدالله بن  
نمير ، والإمام أحمد ، وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد ، وأبو بكر بن أبي شيبة ،  
ويعلى بن عبيد) عن عمر بن عبيد الطنافسي .  
والطبراني في الكبير (١٠١٧٣) عن محمود بن محمد الواسطي . ولم يسق لفظه .  
كلاهما : (أبو داود ، ومحمود الواسطي) عن تميم بن المنتصر ، عن إسحاق بن يوسف .  
والطيالسي (٣٠٦) مختصرا .  
كلاهما : (إسحاق بن يوسف ، والطيالسي) عن شريك بن عبدالله النخعي .  
والإمام أحمد (٣٨٤٩) بنحوه .  
كلاهما : (أبو داود ، والإمام أحمد) عن حسين بن محمد .  
والإمام أحمد (٣٨٤٩) عن هاشم بن القاسم . قرنه بحسين بن محمد .  
والهيثم بن كليب في مسنده (٦٩٦) بنحوه .  
والطبراني في الكبير (١٠١٧٣) بنحوه .  
كلاهما : (الهيثم بن كليب ، والطبراني) عن علي بن عبدالعزيز ، عن عبدالله بن رجاء .  
والهيثم بن كليب في مسنده (٦٩٥) من طريق النضر بن شميل . بنحوه .  
وأشار الدارقطني في العلل (٦٨٠) إلى رواية معاوية بن عمرو ، وأبي أحمد الزبيري . من هذا  
الوجه .

ستتهم : (حسين بن محمد ، وهاشم بن القاسم ، وعبدالله بن رجاء ، والنضر بن شميل ،

ومعاوية بن عمرو ، وأبو أحمد الزبيري) عن إسرائيل<sup>(١)</sup> .  
والنسائي (١٣٢٦) في الصلاة : باب كيف السلام على الشمال . عن إبراهيم بن يعقوب .  
بنحوه .  
والطحاوي في شرح المعاني (٢٦٨/١) عن أحمد بن عبدالمؤمن المروزي . وأحال على ما  
قبله ، بنحوه .  
والبيهقي في سننه (١٧٧/٢) من طريق محمد بن موسى بن حاتم . بنحوه .  
ثلاثتهم : (إبراهيم بن يعقوب ، وأحمد بن عبدالمؤمن ، ومحمد بن موسى بن حاتم) عن علي  
ابن الحسن بن شقيق .  
والطبراني في الكبير (١٠١٧٣) من طريق داود بن مخراق الفريابي . ولم يسق لفظه .  
والدارقطني في سننه (٣٥٦/١) من طريق محمود . بنحوه .  
كلاهما : (داود بن مخراق ، ومحمود) عن الفضل بن موسى .  
كلاهما : (علي بن الحسن ، والفضل بن موسى) عن الحسين بن واقد<sup>(٢)</sup> . بنحوه .  
والنسائي (١٣٢٣) في الصلاة : باب كيف السلام على الشمال . من طريق عبد الله بن داود  
الخريري . بنحوه .  
والطبراني في الكبير (١٠١٧٣) من طريق معاوية بن هشام . ولم يسق لفظه .  
كلاهما : (عبد الله بن داود ، ومعاوية بن هشام) عن علي بن صالح .  
وعبدالرزاق (٣١٣٠) — ومن طريقه الإمام أحمد (٣٨٨٨) ، والطبراني في الكبير  
(١٠١٧٣) — عن معمر بن راشد . وأحال على ما قبله بنحوه .  
والإمام أحمد (٣٨٧٩) عن حميد بن عبدالرحمن . بنحوه .  
والطبراني في الكبير (١٠١٧٣) من طريق يحيى بن أيوب المقابري . ولم يسق لفظه .  
كلاهما : (الإمام أحمد ، ويحيى بن أيوب) عن حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي ، عن الحسن بن  
صالح .

(١) إلا أن في حديثه : عن أبي الأحوص ، والأسود .

(٢) إلا أن في حديثه : عن علقمة ، والأسود ، وأبي الأحوص .

سبعتهم : (سفيان ، وزائدة ، وأبو الأحوص ، وعمر بن عبيد الطنافسي ، وشريك ، وإسرائيل ، والحسين بن واقد ، وعلي بن صالح ، ومعمّر بن راشد ، والحسن بن صالح) عن أبي إسحاق السبيعي ، عن أبي الأحوص ؛ عوف بن مالك الجشمي ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه به .

ورواه الدارقطني في سننه (٣٥٦/١) من طريق حميد الرؤاسي . بنحوه أطول منه .  
والبيهقي في الكبرى (١٧٧/٢) من طريق شجاع بن الوليد . بنحو حديث الرؤاسي .  
كلاهما : (حميد الرؤاسي ، وشجاع بن الوليد) عن زهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، وعلقمة ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه به .  
وقال الدارقطني : وهو أحسنهما إسنادا .

#### ثانيا : دراسة إسناده .

١ — أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي ، اليربوعي ، أبو عبد الله الكوفي (ع) .  
وصفه الإمام أحمد بأنه شيخ الإسلام . وقال أبو حاتم : كان ثقة ، متقنا . ووثقه العجلي ،  
والنسائي ، وغيرهما . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال عثمان بن أبي شيبة : كان ثقة ،  
وليس بحجة . وقال ابن حجر : ثقة ، حافظ . وهو كما قالوا ، وأما قول ابن أبي شيبة فلم  
يتابعه عليه أحد من النقاد .  
وتوفي سنة : ٢٢٧ هـ <sup>(١)</sup> .

٢ — زائدة بن قدامة الثقفي ، أبو الصلت الكوفي (ع) .  
وثقه العجلي ، والنسائي ، وعده الإمام أحمد رابع أربعة من المتبشرين في الحديث . وقال  
الدارقطني : من الأثبات ، الأئمة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الذهبي : ثقة ، حجة .  
وقال ابن حجر : ثقة ، صاحب سنة .  
وتوفي سنة : ١٦٠ ، وقيل : ١٦١ هـ <sup>(٢)</sup> .

<sup>(١)</sup> انظر : ثقات العجلي (١٩٣/١) ، والتاريخ الكبير (٥/٢) ، والجرح والتعديل (٥٧/٢) ، وثقات ابن حبان (٩/٨) ، وتهذيب الكمال (٣٧٥/١) ، وتهذيب التهذيب (٥٠/١) ، والتقريب (٨١) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تاريخ الدوري (١٧٠/٢) ، والدارمي (٤٨) ، والتاريخ الكبير (٤٢٣/٣) ، وثقات العجلي (٣٦٧/١) ، والجرح والتعديل (٦١٣/٣) ، وتهذيب الكمال (٢٧٣/٩) ، والكاشف (٣١٧/١) ، وشرح العلل لابن رجب (٤٥٣/١) ، وتهذيب التهذيب (٣٠٦/٣) ، والتقريب (٢١٣) .

٣ — عمرو بن عبدالله بن عبيد الهمداني ، أبو إسحاق السبيعي ، الكوفي (ع) .  
وثقه الإمام أحمد — وزاد : لكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخرة — وابن معين ، والنسائي ،  
والعجلي ، وأبو حاتم . وذكره ابن حبان في الثقات ، ووصفه بالتدليس . وقال الذهبي : من  
أئمة التابعين بالكوفة ، وأثبتهم ، إلا أنه شاخ ، ونسي ، ولم يختلط ، وقد سمع منه سفيان بن  
عيينة ، وقد تغير قليلا . وعده ابن حجر في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين ،  
وقال عنه : ثقة ، مكثر ، عابد ... اختلط بأخرة .

ويتبين مما سبق أنه ثقة ، إلا أنه مدلس ، وقد اختلط في آخر عمره <sup>(١)</sup> .  
٤ — عوف بن مالك بن نضلة الجشمي ، أبو الأحوص ، الكوفي (بخ ، م ، ٤) .  
وثقه العجلي ، وابن معين ، والنسائي ، وغيرهم . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن  
حجر : ثقة ، وهو كما قالوا <sup>(٢)</sup> .

#### ثالثا : الحكم على الحديث .

ذكر الإمام أبو داود رواية ستة من أصحاب أبي إسحاق السبيعي ، عنه ، وبين أوجه  
رواياتهم .

ثم ذكر أن شعبة كان ينكر أن يكون حديث أبي إسحاق مرفوعا .  
وأما الحافظ الدارقطني ، فقد ذكر هذا الحديث وأفاض في ذكر الأوجه عن أبي إسحاق ،  
واختلاف الرواة عليه بنحو ما ذكره أبو داود ، لكنه ذكر أن يوسف بن إسحاق بن أبي  
إسحاق رواه عن أبي إسحاق ، عن بكر بن ماعز ، عن الربيع بن خثيم ، عن عبدالله رضي الله عنه ولم  
يرفعه <sup>(٣)</sup> .

فيظهر أن الإمام أبا داود يشير إلى الخلاف على أبي إسحاق في رفع الحديث ووقفه ، وكأنه  
يميل إلى ترجيح وقفه حيث حكى عن شعبة أنه كان ينكر رفعه .  
والذين رووه عن أبي إسحاق مرفوعا جمع كما تقدم تخريجه .

<sup>(١)</sup> انظر : ثقات العجلي (١٧٩/٢) ، والجرح والتعديل (٢٤٢/٦) ، وثقات ابن حبان (١٧٧/٥) ، وتهذيب الكمال (١٠٢/٢٢) ، والميزان  
(٢٧٠/٣) ، والتقريب (٤٢٣) ، وتعريف أهل التقديس (١٤٦) .

<sup>(٢)</sup> انظر : ثقات العجلي (١٩٦/٢) ، والجرح والتعديل (١٤/٧) ، وثقات ابن حبان (٢٧٤/٥) ، وتاريخ بغداد (٢٩٠/١٢) ، وتهذيب  
الكمال (٤٤٥/٢٢) ، وتهذيب التهذيب (١٩٦/٨) ، والتقريب (٤٣٣) .

<sup>(٣)</sup> انظر : العلل للدارقطني (٦٨٠) .



والذي وجدته رواه عن أبي إسحاق موقوفا : يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق<sup>(١)</sup> ، كما أشار إلى ذلك الدارقطني قريبا .

---

<sup>(١)</sup> وهو (كما في الميزان ٤/٤٦٢ ، والتقريب ٦١٠) ثقة ثبت ، ذكر ابن حبان (في الثقات ٦٣٦/٧) أنه أحفظ ولد أبي إسحاق .  
(٤١)

## الحديث التاسع :

قال الإمام أبو داود — في كتاب المناسك : باب في أفراد الحج (١٧٩٠) — : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ قَالَ : " هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ هَذِي ، فَلْيُحِلِّ الْحِلَّ كُلَّهُ ، وَقَدْ دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " .  
قال أبو داود : هَذَا مُنْكَرٌ ؛ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ .

### أولا : تخريج الحديث .

أخرجه مسلم (٣٠١٤) في الحج : باب جواز العمرة في أشهر الحج . ولم يسق لفظه .  
والنسائي (٢٨١٧) في مناسك الحج : إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدى . بنحوه .  
كلاهما : (الإمام مسلم ، والنسائي) عن محمد بن بشار .  
ومسلم (٣٠١٤) في الحج : باب جواز العمرة في أشهر الحج . عن محمد بن المثنى . قرنه  
بمحمد بن بشار .

وابن أبي شيبة (١٠٢/٤) بنحوه .

والإمام أحمد (٢١١٥) بنحوه .

والدارمي (١٨٦٣) عن سهل بن حماد . بنحوه .

وأبو عوانة (٣٣٦٠) من طريق حجاج بن محمد الأعور ، وروح بن القاسم — فرقهما —  
بنحوه .

ثمانيتهم : (عثمان بن أبي شيبة — عند أبي داود — ومحمد بن بشار ، ومحمد بن المثنى ، وابن  
أبي شيبة ، والإمام أحمد ، وسهل بن حماد ، وحجاج بن محمد ، وروح بن القاسم) عن محمد  
ابن جعفر .

ومسلم (٣٠١٤) — ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٨٨٦) — في الحج : باب جواز  
العمرة في أشهر الحج . عن عبيد الله بن معاذ ، عن أبيه . بنحوه .

والطيالسي (٢٧٦٤) — ومن طريقه البيهقي في السنن (١٨/٥) — بنحوه .

والإمام أحمد (٢١١٥) عن يزيد بن هارون . قرنه بمحمد بن جعفر .

والطبراني في الكبير (١١٠٤٥) من طريق عمرو بن مرزوق . بنحوه .

خمسـتهم : (محمد بن جعفر ، ومعاذ بن معاذ العنبري ، والطـيـالسي ، ويزيد بن هارون ، وعمرو بن مرزوق) عن شعـبة بن الحـجاج ، عن الحكم بن عتيبة .  
والترمذي (٩٣٢) في الحج : باب منه . من طريق زياد بن عبد الله . واقتصر على آخره فقط .

وعبد بن حميد في المنتخب (٦٤٣) من طريق محمد بن فضيل . بنحوه أطول منه .  
والإمام أحمد (٢٢٨٧) عن عفان . بنحوه أطول منه .  
والطبراني في الكبير (١١١١٧) من طريق مسدد .  
كلاهما : (عفان ، ومسدد) عن خالد بن عبد الله الواسطي .  
والإمام أحمد (٢٣٤٨) عن عبيدة بن حميد . بنحوه أطول منه .  
أربعـتهم : (زياد بن عبد الله ، و محمد بن فضيل ، وخالد بن عبد الله ، وعبيدة بن حميد) عن يزيد بن أبي زياد .  
كلاهما : (الحكم بن عتيبة ، ويزيد بن أبي زياد) عن مجاهد ، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ .

#### ثانيا : دراسة إسـناده .

١ — عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي ، أبو الحسن بن أبي شيبـة الكوفي (خ ، م ، د ، س ، ق) .  
وثقه ابن معين ، والعجلي . وأثنى عليه الإمام أحمد خيرا . وسئل عنه ابن نمير ، فقال : سبحان الله ! ومثله يسأل عنه ؟ إنما يسأل هو عنا . وقال أبو حاتم : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة ، حافظ ، شهير ، وله أوهام ، وقيل : كان لا يحفظ القرآن .  
وتوفي سنة : ٢٣٩ هـ <sup>(١)</sup> .

٢ — محمد بن جعفر الهذلي ، أبو عبد الله البصري ، المعروف بغندر (ع) .

<sup>(١)</sup> انظر : ثقات العجلي (١٣٠/٢) ، والجرح والتعديل (١٦٦/٦) ، وثقات ابن حبان (٤٥٤/٨) ، وتاريخ بغداد (٢٨٣/٧) ، وتهذيب الكمال (٤٧٨/١٩) ، والميزان (٣٥/٣) ، وتهذيب التهذيب (١٤٩/٧) ، والتقريب (٣٨٦) .

قال ابن معين : كان من أصح الناس كتابا . وقال غندر : لزمته شعبة عشرين سنة ، لم أكتب من أحد غيره شيئا ، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه . وقال الإمام أحمد : ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر . وقال ابن مهدي : غندر في شعبة أثبت مني . وقال العجلي : كان أثبت الناس في حديث شعبة . ووثقه ابن معين . وقال الذهبي : أحد الأثبات المتقنين ، ولا سيما في شعبة . وقال أبو حاتم : كان صدوقا ، وكان مؤديا ، وفي حديث شعبة ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان من خيار عباد الله على غفلة فيه . وقال ابن حجر : ثقة ، صحيح الكتاب ، إلا أن فيه غفلة . ويتبين مما سبق أنه ثقة ، صحيح الكتاب ، مقدم في شعبة ؛ لأنه لزمه مدة طويلة حيث كان شعبة زوج أمه . وتوفي سنة : ١٩٤ هـ <sup>(١)</sup> .

٣ — شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي ، الأزدي ، أبو بساط الواسطي (ع) . إمام كبير الشأن ، حتى لقب بأمير المؤمنين في الحديث . وقال الإمام أحمد : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن . وقال ابن حجر : ثقة ، حافظ ، متقن ، كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث ، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال ، وذب عن السنة ، وكان عابدا . وتوفي سنة : ١٦٠ هـ <sup>(٢)</sup> .

٤ — الحكم بن عتيبة الكندي ، أبو محمد الكوفي ، الفقيه العابد . وهو ثقة ، متفق عليه ، من أثبت الناس في إبراهيم النخعي . وذكر النسائي ، وابن حبان ، والدارقطني أنه كان يدلّس . وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت ، فقيه ، إلا أنه ربما دلّس . وعده في أصحاب المرتبة الثانية .

وتوفي سنة : ١١٣ هـ ، وقيل بعدها <sup>(٣)</sup> .

٥ — مجاهد بن جبر المكي ، أبو الحجاج المقرئ (ع) .

<sup>(١)</sup> انظر : تاريخ الدارمي (١٠٦ ، ١٠٩ ، ٦٥٩) ، وثقات العجلي (٢٣٥/٢) ، والجرح والتعديل (٢٢١/٧) ، وثقات ابن حبان (٥٠/٩) ،

وتهذيب الكمال (٥/٢٥) ، والكاشف (٢٩/٣) ، وشرح علل الترمذي (٧٠٢/٢) ، وتهذيب التهذيب (٩٦/٩) ، والتقريب (٤٧٢) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تهذيب الكمال (٤٧٩/١٢) ، والكاشف (١١/٢) ، وتهذيب التهذيب (٢٣٨/٤) ، والتقريب (٢٦٦) .

<sup>(٣)</sup> انظر : تاريخ الدوري (١٢٥/٢) ، وثقات العجلي (٣١٢/١) ، والجرح والتعديل (١٢٣/٣) ، وتهذيب الكمال (١١٤/٧) ، وتهذيب

التهذيب (٤٣٢/٢) ، وتعريف أهل التقديس (١٠٧) ، والتقريب (١٧٥) ، والتدليس في الحديث (٢٥٧) .

ثقة ، إمام ، مجمع على الاحتجاج به ؛ وثقه العجلي ، وابن معين ، وأبو زرعة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة ، إمام في التفسير ، وفي العلم . وتوفي سنة : ١٠٠ هـ ، وقيل : بعدها (١) .

### ثالثا : الحكم على الحديث .

قال الإمام أبو داود عقب هذا الحديث : هذا منكر ، إنما هو قول ابن عباس . وقد تقدم أن الإمام مسلما أخرجه في صحيحه ، وأن الإمام الترمذي حسنه (٢) . وتعقب الحافظ المنذري أبا داود ، فقال : فيما قاله أبو داود نظر ؛ وذلك أنه قد رواه الإمام أحمد بن حنبل ، ومحمد بن المثنى ، ومحمد بن بشار ، وعثمان بن أبي شيبة ، عن محمد بن جعفر ، عن شعبة . مرفوعا . ورواه أيضا يزيد بن هارون ، ومعاذ بن معاذ العنبري ، وأبو داود الطيالسي ، وعمر بن مرزوق ، عن شعبة . مرفوعا . وتقصير من يقصر به من الرواة لا يؤثر فيما أثبتته الحفاظ (٣) .

وأما الحافظ ابن القيم فقد ذهب مذهبا آخر في توجيه كلام أبي داود على هذا الحديث فقال: قوله : " دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة " لاريب في أنه من كلام رسول الله ﷺ ، ولم يقل أحد إنه من قول ابن عباس ، وكذلك قوله : " هذه عمرة تمتعنا بها " وهذا لا يشك فيه من له أدنى خبرة بالحديث ، والتعليل الذي تقدم لأبي داود في قوله : " هذا حديث منكر " إنما هو لحديث عطاء هذا ، عن ابن عباس يرفعه : " إذا أهل الرجل بالحج (٤) " فإن هذا قول ابن عباس الثابت عنه بلا ريب ، رواه عنه أبو الشعثاء ، وعطاء ، وأنس بن سليم ، وغيرهم من كلامه ، فانقلب على الناسخ ، فنقله إلى حديث مجاهد ، عن ابن عباس ، وهو إلى جانبه ، وهو حديث صحيح لا مطعن فيه ولا علة ، ولا يعلل أبو داود مثله ، ولا من هو دون أبي داود ،

(١) انظر : ثقات العجلي (٢٦٥/٢) ، والجرح والتعديل (٣١٩/٨) ، وثقات ابن حبان (٤١٩/٥) ، وتهذيب الكمال (٢٢٨/٢٧) ، ومعرفة القراء الكبار (٦٦/١) ، وتهذيب التهذيب (٤٢/١٠) ، والتقريب (٥٢٠) .

(٢) جامع الترمذي (٩٣٢) .

(٣) مختصر سنن أبي داود (٣١٤/٢) .

(٤) وهو في سنن أبي داود عقب حديث الباب ، برقم (١٧٩١) قال الإمام أبو داود : حدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثني أبي ، حدثنا النهاس ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : " إذا أهل الرجل بالحج ، ثم قدم مكة ، فطاف بالبيت ، وبالصفاء والمروة ، فقد حل ، وهي عمرة " .

وقد اتفق الأئمة الأثبات على رفعه ، والمنذري رحمه الله رأى ذلك في السنن فنقله كما وجدته ،  
والأمر كما ذكرناه <sup>(١)</sup> .

وكلام الحافظ ابن القيم لا يبعد أن يكون سديدا ، لكن هكذا وجد كلام الإمام أبي داود في  
السنن ، عقب حديث الباب . فالله أعلم .

---

<sup>(١)</sup> تهذيب ابن القيم لمختصر سنن أبي داود (٣١٤/٢ — ٣١٦) .

## الحديث العاشر :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الصوم : باب في الكحل عند الصوم للصائم (٢٣٧٧) — :  
حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ مَعْبُدٍ بْنُ هُوَذَةَ ، عَنْ  
أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ أَمَرَ بِالْإِثْمِدِ الْمُرْوَحِ عِنْدَ النَّوْمِ ، وَقَالَ : " لِيَتَّقَهُ الصَّائِمُ " .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ؛ يَعْنِي حَدِيثَ الْكُحْلِ .

### أولا : تخريج الحديث .

أخرجه الإمام أحمد (١٦٠٧٢) بنحوه دون آخره .  
والبخاري في التاريخ الكبير (٣٩٨/٧) بلفظ : " لا تكتحل وأنت صائم ، اكتحل ليلا ،  
الإثمد يجلو البصر ، وينبت الشعر " .  
والدارمي (١٧٤٠) بنحو حديث البخاري .  
والطبراني في الكبير (٨٠٢/٢٠) — ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٤٥٩/١٧) —  
عن علي بن عبدالعزيز . بنحوه . وأشار أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦١١٦) إلى روايته .  
والبيهقي في السنن (٢٦٢/٤) من طريق أحمد بن يوسف . بنحو حديث البخاري .  
أربعتهم : (البخاري ، والدارمي ، وعلي بن عبدالعزيز ، وأحمد بن يوسف) عن أبي نعيم<sup>(١)</sup> .  
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦١١٦) من طريق الحسن بن عرفة . بنحوه .  
أربعتهم : (النفيلى — عند أبي داود — والإمام أحمد ، وأبو نعيم ، والحسن بن عرفة) عن  
علي بن ثابت .

والإمام أحمد (١٥٩٠٦) عن أبي أحمد الزبيرى . بنحوه دون آخره .  
وأشار أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦١١٦) إلى رواية علي بن حرب . بنحوه .  
ثلاثتهم : (علي بن ثابت ، وأبو أحمد الزبيرى ، وشعيب بن حرب) عن عبدالرحمن بن  
النعمان بن معبد ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ .

### ثانيا دراسة إسناده .

١ — عبدالله بن محمد بن علي النفيلى ، أبو جعفر الحراني (خ ، ٤) .

<sup>(١)</sup> أشار أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦١١٦) إلى خلاف وقع على أبي نعيم ؛ حيث رواه أحمد بن يوسف السلمي ، عن أبي نعيم ، عن  
عبدالرحمن بن النعمان . به . من غير ذكر لعلي بن ثابت .

أثنى عليه ابن معين ، والإمام أحمد ، وقال أبو داود : ما رأيت أحفظ منه . وقال أبو حاتم :  
الثقة ، المأمون . ووثقه النسائي ، والدارقطني — وزاد : مأمون ، محتج به — وابن قانع —  
وزاد : صالح — وقال ابن حجر : ثقة ، حافظ . وهو كما قالوا .

وتوفي سنة : ٢٣٤ هـ <sup>(١)</sup> .

٢ — علي بن ثابت الجزري ، أبو أحمد الهاشمي ، سكن بغداد (د ، ت) .

وثقه الإمام أحمد — وزادا : صدوق — والعجلي ، وابن معين ، وأبو داود ، وابن نمير ،  
وأبو زرعة — وزاد : لا بأس به — وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ . وقال  
صالح بن محمد : لا بأس به . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه . وقال ابن حجر : صدوق ربما  
أخطأ ، وقد ضعفه الأزدي بلا حجة . وهو كما قال <sup>(٢)</sup> .

٣ — عبدالرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة الأنصاري ، أبو النعمان الكوفي (د) .

ذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : صدوق . وضعفه ابن معين . وقال الدارقطني :  
متروك . وقال ابن المديني : مجهول . وقال الذهبي : ضعفه راجح . وقال ابن حجر : صدوق  
ربما غلط . ويظهر مما سبق أنه إلى الضعف أقرب <sup>(٣)</sup> .

٤ — النعمان بن معبد بن هوزة الأنصاري ، المديني (د) .

ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الذهبي : غير معروف ، تفرد عنه ابنه عبدالرحمن . وقال  
ابن حجر : مجهول . وهو كما قال <sup>(٤)</sup> .

٥ — معبد بن هوزة الأنصاري (د) .

قال ابن حجر : صحابي له حديث واحد <sup>(٥)</sup> .

ثالثا : الحكم على الحديث .

---

<sup>(١)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٧٣٥/٥) ، وتهذيب الكمال (٨٨/١٦) ، وتهذيب التهذيب (١٦/٦) ، والتقريب (٣٢١) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تاريخ الدارمي (٦٣٥) ، والجرح والتعديل (١٧٧/٦) ، وثقات ابن حبان (٤٥٦/٨) ، وتهذيب الكمال (٣٣٥/٢٠) ، وديوان  
الضعفاء (٢٩٠٩) ، وتهذيب التهذيب (٢٨٨/٧) ، والتقريب (٣٩٨) .

<sup>(٣)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٢٩٤/٥) ، وثقات ابن حبان (٨١/٧) ، وسؤالات البرقاني (٢٨٤) ، والميزان (٥٩٤/٢) ، وتهذيب التهذيب  
(٢٨٦/٦) ، والتقريب (٣٥٢) .

<sup>(٤)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٤٤٥/٨) ، وثقات ابن حبان (٥٣٠/٧) ، وتهذيب الكمال (٤٥٨/٢٩) ، والميزان (٢٦٦/٤) ، وتهذيب  
التهذيب (٤٥٥/١٠) ، والتقريب (٥٦٤) .

<sup>(٥)</sup> انظر : الإصابة (٨١١٢) ، والتقريب (٥٣٩) ، وانظر أيضا : الاستيعاب (١٤٢٨) ، وأسد الغابة (٣٩٤/٤) .



نقل الإمام أبو داود ههنا عن ابن معين ، وعن الإمام أحمد <sup>(١)</sup> أنهما قالوا — في حديث الكحل هذا — : هو حديث منكر .

وقال الإمام الدرامي عقب روايته لهذا الحديث : " لا أرى بالكحل بأسا " <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن التركماني : سكت عنه البيهقي ، وذكره أبو داود في سننه ، وحكى عن ابن معين أنه قال : هو حديث منكر . وسكت البيهقي أيضا عن عبدالرحمن بن النعمان ، وهو مختلف فيه ؛ ضعفه ابن معين ، وقال الرازي : صدوق <sup>(٣)</sup> .

وقال الحافظ ابن عبدالهادي صاحب التنقيح : معبد وابنه النعمان كالمجهولين <sup>(٤)</sup> .

ويظهر مما سبق أن الإمام أبا داود حكى عن ابن معين والإمام أحمد حكمهما بنكارة هذا الحديث ، وهو بهذا يميل إلى رأيهما بسبب كون الحديث من رواية عبدالرحمن بن النعمان وهو ضعيف ، ووالده النعمان بن معبد مجهول .

---

<sup>(١)</sup> انظر : مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (٢٩٨) .

<sup>(٢)</sup> سنن الدارمي (١٧٤٠) .

<sup>(٣)</sup> الجوهر النقي (٢٦٢/٤) ، وقال الشيخ الألباني في الإرواء (٩٣٦) : هذا التعقب ليس بشيء ، إنما علة الحديث والد عبدالرحمن : النعمان

ابن معبد ؛ فإنه مجهول كما في التقريب ، والميزان .

<sup>(٤)</sup> انظر : نصب الراية (٤٥٧/٢) .

## الحديث الحادي عشر :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الخراج والفيء والإمارة : بابٌ في أخذ الجزية (٣٠٤٠) — : حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَانِيٍّ ؛ أَبُو نَعِيمٍ النَّخَعِيُّ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ ، قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ : لَئِنْ بَقِيتُ لِنَصَارَى بَنِي تَغْلَبَ لَأَقْتُلَنَّ الْمُقَاتِلَةَ ، وَلَأَسْبِيَنَّ الذَّرِيَّةَ ؛ فَإِنِّي كَتَبْتُ الْكِتَابَ بَيْنَهُمْ ، وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ : عَلَى أَنْ لَا يَنْصَرُّوا أَبْنَاءَهُمْ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، بَلَغَنِي عَنْ أَحْمَدَ : أَنَّهُ كَانَ يُنْكَرُ هَذَا الْحَدِيثَ إِنْكَارًا شَدِيدًا .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ <sup>(١)</sup> : وَلَمْ يَقْرَأْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْعَرْضَةِ الثَّانِيَةِ .

## أولاً : تخريج الحديث .

أخرجه المزني في تهذيب الكمال (٤٥٠/٩) من طريق إسماعيل بن عبد الله . كلاهما : (العباس بن عبد العظيمة — عند أبي داود — وإسماعيل بن عبد الله) عن عبد الرحمن ابن هانئ النخعي ، عن شريك ، عن إبراهيم بن مهاجر ، عن زياد بن حدير ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام . به .

## ثانياً : دراسة إسناده .

١ — العباس بن عبد العظيمة بن إسماعيل العنبري ، أبو الفضل البصري (خت ، م ، ٤) . وثقه النسائي — وزاد : مأمون — ومسلمة ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال ابن حجر : ثقة ، حافظ . وهو كما قال . وتوفي سنة : ٢٤٦ هـ <sup>(٢)</sup> .

٢ — عبد الرحمن بن هانئ بن سعيد الكوفي ، أبو نعيم النخعي (د ، ق) . وثقه العجلي . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ ، في القلب منه لروايته .... وقال أبو حاتم : لا بأس به ، يكتب حديثه . وقال ابن عدي : عامة ما له لا يتابعه الثقات عليه . وضعفه أبو داود ، والنسائي ، وأبو نعيم . وقال الإمام أحمد : ليس بشيء . وقال ابن

<sup>(١)</sup> هو اللؤلؤي .

<sup>(٢)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٢١٦/٦) ، وثقات ابن حبان (٥١١/٨) ، وتهذيب الكمال (٢٢٢/١٤) ، وتهذيب التهذيب (١٢١/٥) ، والتقريب (٢٩٣) .

معين : ليس بثقة ، كان يكذب ، يروي عن سفيان الثوري أحاديث موضوعة . وقال البخاري: فيه نظر ، وهو في الأصل صدوق . وقال ابن حجر : صدوق له أغلاط ، أفرط ابن معين فكذبه ، وقال البخاري : هو في الأصل صدوق . ويتبين مما سبق أنه ضعيف .  
وتوفي سنة : ٢١١ هـ <sup>(١)</sup> .

٣ — شريك بن عبدالله بن أبي شريك النخعي ، أبو عبدالله الكوفي ، القاضي (خت ، م ،  
(٤) .

قال ابن معين : ثقة ، ثقة . ووثقه ابن سعد — وزاد : مأمون ، كثير الحديث ، وكان يغلط كثيرا — وابن معين — أيضا ، وزاد : إلا أنه لا يتقن — ، والعجلي — وزاد : وكان حسن الحديث — وذكره ابن حبان ، وابن شاهين في الثقات . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال صالح بن محمد : صدوق ، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه ، وقلما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتاج به . وقال أبو زرعة : كان كثير الخطأ ، صاحب وهم ، وهو يغلط أحيانا . وقال الترمذي : كثير الغلط . وقال ابن حجر : صدوق ، يخطئ كثيرا ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلا ، فاضلا ، عابدا ، شديدا على أهل البدع . وهو كما قال .  
وتوفي سنة : ١٧٧ هـ <sup>(٢)</sup> .

٤ — إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي ، أبو إسحاق الكوفي (م ، ٤) .  
وثقه ابن سعد . وذكره ابن شاهين في الثقات . وقال أبو داود : صالح الحديث . وقال الثوري ، والإمام أحمد ، والنسائي : لا بأس به . وقال العجلي : جازئ الحديث . وقال الدارقطني : يعتبر به . قال يعقوب بن سفيان : في حديثه لين . وقال يحيى القطان ، والنسائي — في موضع آخر — وأبو حاتم : لم يكن بقوي . وضعفه ابن معين . وقال ابن حبان : كثير الخطأ ، تستحب مجانبته ما انفرد من الروايات ، ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات . وقال ابن حجر : صدوق ، لين الحفظ <sup>(٣)</sup> .

<sup>(١)</sup> انظر : سؤالات ابن الجنيدي (٥٥٥ ، ٨٦٢) ، والجرح والتعديل (٢٩٨/٥) ، وثقات ابن حبان (٣٧٧/٨) ، والكامل (٣١٥/٤) ، وتهذيب الكمال (٤٦٤/١٧) ، وتهذيب التهذيب (٢٨٩/٦) ، والتقريب (٣٥٢) .

<sup>(٢)</sup> انظر : طبقات ابن سعد (١١٩/٧) ، وابن طهمان (٣١ ، ٣٢) ، وثقات العجلي (٤٥٣/١) ، والجرح والتعديل (٣٦٥/٤) ، وثقات ابن شاهين (٥٥٢) ، وتهذيب الكمال (٤٦٢/١٢) ، وتهذيب التهذيب (٣٣٣/٤) ، والتقريب (٢٦٦) .

<sup>(٣)</sup> انظر : طبقات ابن سعد (٣٣١/٦) ، وتاريخ الدوري (١٤/٢) ، وثقات العجلي (٢٠٧/١) ، والجرح والتعديل (١٣٣/٢) ، والجرحين لابن حبان (١٠٢/١) ، وتهذيب الكمال (٢١١/٢) ، وتهذيب التهذيب (١٦٧/١) ، والتقريب (٩٤) .

٥ — زياد بن حدير الأسدي ، أبو المغيرة الكوفي (د) .

وثقه أبو حاتم ، والدركطني — وزاد : يحتج به — وذكره ابن حبان في الثقات .  
وقال ابن حجر : ثقة ، عابد <sup>(١)</sup> .

ثالثا : الحكم عليه .

حكم الإمام أبو داود على هذا الحديث بأنه منكر ، وأن الإمام أحمد كان ينكره إنكارا شديدا .

وبين أبو علي اللؤلؤي أن الإمام أبا داود لم يقرأ هذا الحديث في العرصة الثانية لسننه .  
وقال عبدالله بن الإمام أحمد : سمعت أبي يقول : أبو نعيم النخعي ليس بشيء ، عرضت عليه حديثه عن شريك ، عن إبراهيم بن مهاجر ، عن زياد بن حدير ، عن علي رضي أنه قال : لئن بقيت لنصارى بني تغلب <sup>(٢)</sup> .

وقال المنذري : في إسناده إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي ، وشريك بن عبدالله النخعي ، وقد تكلم فيهما غير واحد من الأئمة ، وفيه أيضا عبدالرحمن بن هانئ النخعي ، قال الإمام أحمد : ليس بشيء ، وقال ابن معين : كذاب <sup>(٣)</sup> .

ويظهر مما سبق أن الإمام أبا داود حكم على هذا الحديث بأنه منكر لكونه من رواية أبي نعيم النخعي ، وقد تقدم أنه ضعيف ، وأن الإمام أحمد كان ينكر كليه روايته هذا الحديث .

<sup>(١)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٥٢٩/٣) ، وسؤالات البرقاني (١٦٠) ، وتهذيب الكمال (٤٤٩/٩) ، والتقريب (٢١٨) .

<sup>(٢)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٢٩٨/٥) .

<sup>(٣)</sup> مختصر سنن أبي داود (٢٥٠/٤) .

## الحديث الثاني عشر :

قال الإمام أبو داود — في كتاب البيوع : باب في الرجل يأكل من مال ولده (٣٥٢٩) — :  
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ بْنِ مَيْسَرَةَ ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ — الْمَعْنَى — قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ :  
أَنَّهُ قَالَ : " وَلَدُ الرَّجُلِ مِنْ كَسْبِهِ ؛ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِهِ ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ " .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ زَادَ فِيهِ : " إِذَا احْتَجْتُمْ " وَهُوَ مُنْكَرٌ .

## أولاً : تخريج الحديث .

ذكر الإمام أبو داود لهذا الحديث روايتين :

الأولى : رواية عمارة بن عمير .

أخرجها الحاكم (٤٦/٢) من طريق عبد الله بن الإمام أحمد . بنحوه .

وصححها على شرط الشيخين ، وأقره الذهبي .

كلاهما : (أبو داود ، وعبد الله بن الإمام أحمد) عن عبيد الله بن عمر بن ميسرة ، وعثمان بن أبي شيبة .

وابن أبي شيبة (١٥٨/٧) بنحوه .

والإمام أحمد (٢٤٩٥١ ، ٢٥٦٦٨) — ومن طريقه الحاكم (٤٦/٢) — بنحوه ، وزاد في آخره : " هنيئاً " .

والحاكم (٤٥/٢) من طريق آدم بن أبي إياس . بنحوه .

خمسهم : (عبيد الله بن عمر ، وعثمان بن أبي شيبة ، وابن أبي شيبة ، والإمام أحمد ، وآدم بن أبي إياس) عن محمد بن جعفر .

والطيالسي (١٦٨٥) — ومن طريقه البيهقي (٤٨٠/٧) — بنحوه .

وابن أبي شيبة (١٥٨/٧) قرنه بمحمد بن جعفر .

وابن راهويه (١٦٥٥) — ومن طريقه الإسماعيلي في معجمه (٦٥٧/٢) ، والسهمي في

تاريخ جرجان (ص : ٢٢٩) — بنحوه .

كلاهما : (ابن أبي شيبة ، وابن راهويه) عن وكيع بن الجراح .

وابن راهويه (١٦٥٦) عن وهب بن جرير . بنحوه .

والإمام أحمد (٢٥٦٦٨) — ومن طريقه العقيلي (١١٤/٢) — عن يحيى بن سعيد القطان .  
 بمثل حديثه عن محمد بن جعفر ، وقرنه هنا به .  
 خمستهم : (محمد بن جعفر ، والطيالسي ، ووکیع ، ووهب بن جریر ، ويحيى بن سعيد)  
 عن شعبة ، عن الحكم بن عتيبة .  
 والترمذي (١٣٥٨) عن أحمد بن منيع . بنحوه .  
 وقال الترمذي عقبه : حسن صحيح ، وقد روى بعضهم هذا عن عمارة بن عمير ، عن  
 أمه ، عن عائشة ، وأكثرهم قالوا : عن عمته ، عن عائشة .  
 وابن ماجه (٢٢٩٠) عن ابن أبي شيبة . بنحوه .  
 كلاهما : (أحمد بن منيع ، وابن أبي شيبة) عن ابن أبي زائدة ، عن الأعمش .  
 والنسائي (٤٤٥٥) من طريق الأعمش . بنحوه .  
 والنسائي أيضا (٤٤٥٤) من طريق يحيى بن سعيد . بنحوه .  
 والدارمي (٢٥٤٠) عن قبيصة . بنحوه .  
 كلاهما : (يحيى ، وقبيصة) عن سفيان الثوري ، عن منصور بن المعتمر .  
 كلاهما : (الأعمش ، ومنصور بن المعتمر) عن إبراهيم النخعي .  
 أربعتهم : (الحكم بن عتيبة ، والأعمش ، وإبراهيم النخعي) عن عمارة بن عمير ، عن  
 أمه <sup>(١)</sup> ، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ .

**الثانية :** رواية إبراهيم النخعي ، عن الأسود . واختلف على إبراهيم على وجهين :  
**الوجه الأول :**

أخرجه البيهقي (٤٨٠/٧) من طريق إبراهيم الصائغ ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن  
 إبراهيم النخعي ، عن الأسود ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : " إن أولادكم  
 هبة الله لكم (يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور) فهم وأموالهم لكم إذا احتجتم  
 إليها " .

**الوجه الثاني :**

أخرجه النسائي (٤٤٥٦) من طريق الفضل بن موسى . بنحوه .

<sup>(١)</sup> وفي رواية الأعمش ، ومنصور عند النسائي : عن عمته .

و(٤٤٥٧) من طريق عمر بن سعيد . بنحوه .

وابن ماجه (٢١٣٧) بنحوه .

والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٢٣٢) عن موسى بن إسحاق . بنحوه .

كلاهما : (ابن ماجه ، وموسى بن إسحاق) عن أبي بكر بن أبي شيبة .

وابن ماجه (٢١٣٧) عن علي بن محمد ، وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب . قرئما بابن أبي

شيبة .

ثلاثتهم : (ابن أبي شيبة ، وعلي بن محمد ، وإسحاق بن إبراهيم) عن أبي معاوية .

ثلاثتهم : (الفضل بن موسى ، وعمر بن سعيد ، وأبو معاوية) عن الأعمش ، عن إبراهيم

النخعي ، عن الأسود ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : " إن أطيب ما أكل

الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه " .

ثانيا : دراسة إسناده .

أ — تراجم رجال إسناده الرواية الأولى :

١ — عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي ، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي (خ ،

م ، د ، س ، ق) .

سبقت الترجمة له في الحديث التاسع .

٢ — محمد بن جعفر الهذلي ، أبو عبدالله البصري ، المعروف بغندر (ع) .

سبقت الترجمة له في الحديث التاسع .

٣ — شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي ، الأزدي ، أبو بساط الواسطي (ع) .

سبقت الترجمة له في الحديث التاسع .

٤ — الحكم بن عتيبة الكندي ، أبو محمد الكوفي ، الفقيه العابد .

سبقت الترجمة له في الحديث التاسع .

٥ — عمارة بن عمير التيمي ، الكوفي (ع)

وثقه الإمام أحمد — وزاد : وزيادة ، يسأل عن مثل هذا ! — وابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي ، والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت <sup>(١)</sup> .

٦ — أمه أو عمته .

لم أجد لهما ذكرا .

#### ب — تراجم بقية رجال إسناده الرواية الثانية :

١ — حماد بن أبي سليمان : مسلم الأشعري ، أبو إسماعيل الكوفي (بخ ، م ، ع) .

وثقه ابن معين ، والعجلي ، والنسائي — وزاد : إلا أنه مرجئ — . وقال ابن عدي : حماد كثير الرواية خاصة عن إبراهيم ، ويقع في حديثه أفراد وغرائب ، وهو متمسك في الحديث لا بأس به . وقال أبو حاتم : صدوق ولا يحتج بحديثه ، هو مستقيم في الفقه ، وإذا جاء الآثار شوش . وذكر الإمام أحمد أن في حديث غير شعبة وسفيان عن حماد تخليطا . وقال الذهلي : كثير الخطأ والوهم . وقال الحافظ ابن حجر : فقيه ، صدوق ، له أوهام <sup>(٢)</sup> .

٢ — إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ، أبو عمران الكوفي الفقيه (ع) .

وهو ثقة ، متفق عليه ، وقال ابن حجر : إلا أنه يرسل كثيرا .  
وتوفي سنة : ٩٦ — <sup>(٣)</sup> .

٣ — الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، أبو عمرو — أو أبو عبدالرحمن — الكوفي (ع) .

ثقة ، مكث ، فقيه ، متفق على توثيقه ، وكان أحد العباد .  
وتوفي سنة : ٧٤ هـ — <sup>(٤)</sup> .

٤ — الأعمش : سليمان بن مهران الأسدي ، أبو محمد الكوفي (ع) .

ثقة ، متفق عليه ، إلا أنه يدلّس ، وروايته بالعنعنة عن شيوخه الذين أكثر عنهم كإبراهيم محمولة على الاتصال .

<sup>(١)</sup> انظر : ثقات العجلي (١٦٣/٢) ، والجرح والتعديل (٣٦٦/٦) ، وثقات ابن حبان (٢٤٣/٥) ، وتهذيب الكمال (٢٥٦/٢١) ، وتهذيب التهذيب (٤٢١/٧) ، والتقريب (٤٠٩) .

<sup>(٢)</sup> انظر : ثقات العجلي (٣٢٠/١) ، والجرح والتعديل (١٤٦/٣) ، وتهذيب الكمال (٢٦٩/٧) ، وتهذيب التهذيب (١٦/٣) ، والتقريب (١٧٨) .

<sup>(٣)</sup> انظر : تاريخ الدوري (١٥/٢) ، وثقات العجلي (٢٠٩/١) ، والجرح والتعديل (١٤٤/٢) ، وتهذيب الكمال (٢٣٣/٢) ، وتهذيب التهذيب (١٧٧/١) ، والتقريب (٩٥) .

<sup>(٤)</sup> انظر : تهذيب الكمال (٢٣٣/٣) ، وتهذيب التهذيب (٣٤٢/١) ، والتقريب (١١١) .



وتوفي سنة ١٤٨ هـ <sup>(١)</sup> .

### ثالثا : الحكم على الحديث .

ساق الإمام أبو داود حديث عائشة من رواية عمارة بن عمير . ثم أشار إلى رواية حماد بن أبي سليمان التي زاد فيها : " إذا احتجتم " وحكم عليها بأنها منكرة .  
وتقدم في تخريج الحديث أن له روايتان ؛ الأولى : رواية عمارة بن عمير ، عن عمته — أو أمه — عن عائشة رضي الله عنها . والثانية : رواية إبراهيم النخعي عن الأسود .  
وتقدم أنه وقع خلاف على إبراهيم ، فرواها حماد بن أبي سليمان عنه وزاد فيها : " إذا احتجتم " . ورواها الأعمش ، عن إبراهيم كرواية عمارة بن عمير ، عن عمته بدون هذه الزيادة .

وبالنظر في هذه الزيادة يتبين أن الإمام أبا داود حكم عليها بالنكارة ، وأن سفيان الثوري قال عنها : هذا وهم من حماد <sup>(٢)</sup> .

وتقدم في التراجم أن الأعمش ثقة ، حافظ ، وأن حماد بن أبي سليمان يقع في حديثه غرائب ، وأنه كثير الخطأ والوهم ، وحيث يحدث عنه غير سفيان وشعبة يقع في حديثه تخليط .  
فظهر بهذا أن الإمام أبا داود حكم على رواية حماد بن أبي سليمان التي زاد فيها : " إذا احتجتم " بالنكارة لكون الأعمش روى الحديث عن إبراهيم بدونها ، ولكون حماد موصوف بالخطأ والوهم .

<sup>(١)</sup> انظر : تهذيب الكمال (٧٦/١٢) ، والميزان (٢٢٤/٢) ، وتهذيب التهذيب (٢٢٢/٤) ، والتقريب (٢٥٤) .

<sup>(٢)</sup> انظر : السنن الكبرى للبيهقي (٤٨٠/٧) .

### الحديث الثالث عشر :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الأطعمة : باب الجلوس على مائدة عليها بعض ما يكره (٣٧٧٤) — : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَطْعَمَيْنِ ؛ عَنْ الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ ، وَأَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُنْبَطِحٌ عَلَى بَطْنِهِ .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ جَعْفَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ ، وَهُوَ مُنْكَرٌ .  
حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ : أَنَّهُ بَلَغَهُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ .  
بِهَذَا الْحَدِيثِ .

### أولا : تخريج الحديث .

روى هذا الحديث جعفر بن برقان . واختلف عليه على وجهين :

### الوجه الأول :

أخرجه النسائي في الكبرى (٩٦٦٥) في الزينة : اشتمال الصماء . عن محمد بن المثني .  
بذكر النهي عن اشتمال الصماء .  
وابن ماجه (٣٣٧٠) في الأطعمة : باب النهي عن الأكل منبطحا . عن محمد بن بشار .  
واقصر على آخره .

والحاكم (١٢٩/٤) من طريق الحارث بن أبي أسامة . بنحوه .  
وصححه على شرط مسلم ، وأقره الذهبي .

أربعتهم : (عثمان بن أبي شيبة ، ومحمد بن المثني ، ومحمد بن بشار ، والحارث بن أبي أسامة) عن كثير بن هشام ، عن جعفر بن برقان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه . به .

### الوجه الثاني :

أخرجه النسائي (٤٥٢٠) في البيوع : تفسير ذلك ، وكذا في الكبرى (٦٠٦٢) . بلفظ :  
نهى رسول الله ﷺ عن لبستين ، وهما رسول الله ﷺ عن بيعتين : عن المنابذة ، والملازمة ،  
وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية .

والنسائي في الكبرى أيضا (٩٦٦٦) في الزينة : اشتمال الصماء . بلفظ : نهى رسول الله ﷺ  
عن لبستين ؛ وهو أن يلتحف الرجل بثوب ليس عليه غيره ، ثم يرفع جانبيه على منكبيه ، أو

يحتج الرجل في ثوب واحد ، ليس بين فرجه وبين السماء شيء . يعني سترًا .  
كلاهما : (أبو داود ، والنسائي) عن هارون بن زيد بن أبي الزرقاء ، عن أبيه ، حدثنا جعفر  
ابن برقان ، قال : بلغني ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، قال : نهى ... به .

#### ثانيا : دراسة إسناده .

١ — عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي ، أبو الحسن بن أبي شيبه الكوفي (خ ،  
م ، د ، س ، ق) .

سبقت الترجمة له في الحديث التاسع .

٢ — كثير بن هشام الكلبي ، أبو سهل الرقي ، نزيل بغداد (بخ ، م ، ع) .  
وثقه العجلي — وزاد : صدوق — وابن معين ، ومحمد بن عبدالله بن عمار ، وأبو داود .  
وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه . وقال النسائي : لا بأس به .  
وقال ابن قانع : كان صالحا . وقال ابن حجر : ثقة .  
وتوفي سنة : ٢٠٧ هـ <sup>(١)</sup> .

٣ — جعفر بن برقان الكلبي ، أبو عبدالله الرقي (بخ ، م ، ع) .  
ذكر الإمام أحمد أنه إذا حديث عن غير الزهري فإنه لا بأس به ، وأنه في حديث الزهري  
يخطئ .

ووثقه ابن معين فيما روى عن غير الزهري ، وضعفه في روايته عن الزهري . ووثقه محمد  
ابن عبدالله بن نمير ، ووصف أحاديثه عن الزهري بأنها مضطربة . وقال النسائي : ليس بالقوي  
في الزهري خاصة ، وفي غيره لا بأس به . وقال ابن حجر : صدوق يهم في حديث الزهري .  
ويتبين مما سبق أنه ثقة في حديثه عن غير الزهري ، ضعيف في روايته عن الزهري .  
وتوفي سنة : ١٥٠ هـ <sup>(٢)</sup> .

٤ — محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب القرشي ، الزهري ، أبو بكر المدني  
(ع) .

<sup>(١)</sup> انظر : ثقات العجلي (٢٢٥/٢) ، وتاريخ الدوري (٤٩٥/٢) ، والجرح والتعديل (١٥٨/٧) ، وثقات ابن حبان (٢٦/٩) ، وتاريخ بغداد  
(٤٨٢/١٢) ، وتهذيب الكمال (١٦٣/٢٤) ، وتهذيب التهذيب (٤٢٩/٨) ، والتقريب (٤٦٠) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تاريخ الدوري (٨٤/٢) ، والدارمي (٢١٠ ، ١٤) ، وثقات العجلي (٢٦٨/١) ، والجرح والتعديل (٤٧٤/٢) ، وتهذيب الكمال  
(١١/٥) ، وتهذيب التهذيب (٨٤/٢) ، والتقريب (١٤٠) .

سبقت الترجمة له في الحديث الأول .

٥ — سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي ، أبو عمر المدني (ع) .

وهو من سادة التابعين ، وثقاتهم ، وأهل الفتوى فيهم ، مع زهد ، وورع ، وتعبد ، وكان أشبه ولد عبدالله به ، كما كان عبدالله أشبه ولد عمر به . وقال ابن حجر : كان ثبثا ، عابدا ، فاضلا .

وتوفي سنة : ١٠٦ هـ <sup>(١)</sup> .

ثالثا : الحكم عليه .

حكم الإمام أبو داود على هذا الحديث بأنه منكر ، وأن جعفر لم يسمعه من الزهري ، واستدل على ذلك برواية زيد بن أبي الزرقاء ، عن جعفر : أنه بلغه عن الزهري . بهذا الحديث .

ذكر الإمام النسائي أن حديث جعفر عن الزهري خطأ ، وأن جعفر بن برقان ليس بالقوي في الزهري خاصة ، وأنه في غيره لا بأس به <sup>(٢)</sup> .

ويظهر مما سبق أن الإمام أبا داود حكم على حديث جعفر ، عن الزهري بأنه منكر ؛ لكون جعفر بن برقان لم يسمعه من الزهري بدليل الرواية الثانية التي قال فيها جعفر : بلغني عن الزهري .

وقد تقدم في ترجمة جعفر أنه ليس بقوي في الزهري ، وأنه يضطرب في حديثه خاصة .

<sup>(١)</sup> انظر : ثقات العجلي (٣٨٣/١) ، والجرح والتعديل (١٨٤/٤) ، والخلية (١٩٣/٢) ، وتهذيب الكمال (١٤٥/١٠) ، وسير أعلام النبلاء (٤٥٧/٤) ، وتهذيب التهذيب (٤٣٦/٣) ، والتقريب (٢٢٦) .

<sup>(٢)</sup> انظر : الكبرى (٦٠٦٢) .

## الحديث الرابع عشر :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الأطعمة : باب في الجمع بين لونين من الطعام (٣٨١٨) — : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (( وَدِدْتُ أَنْ عِنْدِي خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمَرَاءَ مُلَبَّقَةً بِسَمْنٍ ، وَلَبَنٍ )) فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ ، فَاتَّخَذَهُ ، فَجَاءَ بِهِ ، فَقَالَ : " فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا ؟ " قَالَ : فِي عُكَّةٍ ضَبَّ ، قَالَ : " ارْفَعْهُ " .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَأَيُّوبُ لَيْسَ هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ .

### أولاً : تخريج الحديث .

أخرجه ابن ماجه (٣٣٤١) في الأطعمة : باب الخبز الملبق بالسمن . عن هدية بن عبد الوهاب المروزي .

والطحاوي في شرح المعاني (١٩٩/٤) من طريق نعيم بن حماد .

ثلاثهم : (محمد بن عبدالعزيز — عند أبي داود — وهدية بن عبد الوهاب ، ونعيم بن حماد) عن الفضل بن موسى ، عن حسين بن واقد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما به .

### ثانياً : دراسة إسناده .

١ — محمد بن عبدالعزيز بن أبي رزمة — غزوان — اليشكري ، أبو عمرو المروزي (خ ، ٤) .

وثقه النسائي ، والدارقطني ، ومسلمة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال ابن حجر : ثقة .  
وتوفي سنة : ٢٤٠ هـ <sup>(١)</sup> .

٢ — الفضل بن موسى السيناني ، أبو عبد الله المروزي (ع) .

وثقه ابن معين ، ووكيع بن الجراح ، وابن المبارك ، والبخاري . وذكره ابن حبان ، وابن شاهين في الثقات . وقال أبو حاتم : صدوق ، صالح . وقال الذهبي : أحد العلماء الثقات ...

<sup>(١)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٨/٨) ، وثقات ابن حبان (٩٥/٩) ، وتهذيب الكمال (٨/٢٦) ، وتهذيب التهذيب (٣١٢/٩) ، والتقريب (٤٩٣) .

ما علمت فيه لنا إلا ما روى عبدالله بن علي بن المديني : سمعت أبي قال : روى الفضل أحاديث مناكير . وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت ، وربما أغرب .  
وتوفي سنة : ١٩١ ، وقيل : ١٩٢ هـ <sup>(١)</sup> .

٣ — حسين بن واقد المروزي ، أبو عبدالله القرشي (خت ، م ، ٤) .  
وثقه ابن معين — وزاد : ليس به بأس — وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو زرعة ، والنسائي ، وأبو داود : ليس به بأس . وذكر ابن حبان أنه ربما أخطأ في الروايات . وقال الإمام أحمد : في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي . وقال ابن حجر : ثقة ، له أوهام .  
وتوفي سنة : ١٥٩ هـ <sup>(٢)</sup> .

٤ — أيوب بن خُوط البصري ، أبو أمية الحبطي (د ، ق) .  
قال ابن معين : لا يكتب حديثه . وضعفه العقيلي ، وابن حبان ، وابن عدي ، وابن أبي حاتم . وقال البخاري : تركه ابن المبارك . وقال النسائي ، والدارقطني ، والجوزجاني : متروك . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، واه ، متروك ، تركه ابن المبارك ، لا يكتب حديثه . وقال ابن حبان : منكر الحديث جدا ، يروي المناكير عن المشاهير ، كأنه مما عملت يده . وقال ابن حجر : متروك <sup>(٣)</sup> .

### ثالثا : الحكم عليه .

حكم الإمام أبو داود على هذا الحديث بأنه منكر ، وبين أن أيوب الوارد في إسناده ليس السخيتاني .

وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث ، فاستنكره ، وحرك رأسه كأنه لم يرضه <sup>(٤)</sup> .

<sup>(١)</sup> انظر : تاريخ الدوري (٤٧٥/٢) ، والجرح والتعديل (٦٨/٧) ، وثقات ابن حبان (٣١٩/٧) ، وثقات ابن شاهين (١١٢٦) ، وتهذيب الكمال (٢٥٤/٢٣) ، والميزان (٣٦٠/٣) ، وتهذيب التهذيب (٢٨٦/٨) ، والتقريب (٤٤٧) .

<sup>(٢)</sup> انظر : سؤالات ابن الجني (٤٥١) ، والجرح والتعديل (٦٦/٣) ، وتهذيب الكمال (٤٩١/٦) ، وتهذيب التهذيب (٣٧٣/٢) ، والتقريب (ص : ١٦٩) .

<sup>(٣)</sup> انظر : ضعفاء البخاري (٢٦) ، وتاريخ الدوري (٤٩/٢) ، وضعفاء النسائي (٢٦) ، والجرح والتعديل (٢٤٦/٢) ، والجرحين لابن حبان (١٦٦/١) ، وتهذيب التهذيب (٤٠٢/١) ، والتقريب (١١٨) .

<sup>(٤)</sup> انظر : تهذيب التهذيب (٤٠٣/١) .

وقال الإمام ابن حبان في ترجمة حسين بن واقد : كتب عن أيوب السخيتاني ، وأيوب بن خُوط جميعا ، فكل حديث منكر عنده عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، إنما هو أيوب بن خُوط ، وليس بأيوب السخيتاني <sup>(١)</sup> .

وقال الحافظ ابن حجر : يقال : إن أيوب هذا هو ابن خُوط لا السخيتاني <sup>(٢)</sup> .  
وأورد الحافظ المزي هذا الحديث في ترجمة أيوب السخيتاني ، فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله : قال شيخنا (يعني العراقي) : فينبغي أن يفرد هذا الحديث بترجمة ، والظاهر أنه أيوب بن خُوط ، فقد ذكر ابن أبي حاتم أنه روى عن نافع ، وروى عنه الحسين بن واقد <sup>(٣)</sup> .  
ويظهر مما سبق أن الإمام أبا داود حكم على هذا الحديث بأنه منكر ؛ لكونه من رواية أيوب بن خُوط ، وقد تقدم في ترجمته أنه متروك الحديث .

---

<sup>(١)</sup> انظر : الثقات (٢٠٩/٦) .

<sup>(٢)</sup> إتحاف المهرة (٥٠/٩) .

<sup>(٣)</sup> انظر : تحفة الأشراف وبهامشها النكت الطراف (٧٥/٦) .

## الحديث الخامس عشر :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الحمام : باب النهي عن التعري (٤٠١٥) — : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرْتُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لَا تَكْشِفُ فَخْذَكَ ، وَلَا تَنْظُرُ إِلَى فَخْذِ حَيٍّ ، وَلَا مَيِّتٍ " .  
قال أبو داود : هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ نَكَارَةٌ .

### أولاً : تخريج الحديث .

روى هذا الحديث ابن جريج . واختلف عليه على وجهين :

**الوجه الأول :** من رواه عن ابن جريج ، قال : أَخْبَرْتُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

**الوجه الثاني :** من رواه عن ابن جريج ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

وفيما يأتي تخريج لهذين الوجهين :

### أ — تخريج الوجه الأول :

أخرجه أبو داود (٣١٤٠) — ومن طريقه البيهقي في السنن (٢٢٨/٢) — في الجنائز : باب في ستر الميت عند غسله . وسكت عنه ، ثم أعاده ههنا (٤٠١٥) في الحمام : باب النهي عن التعري . من طريق حجاج ، عن ابن جريج ، قال : أَخْبَرْتُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

### ب — تخريج الوجه الثاني :

أخرجه ابن ماجه (١٤٦٠) في الجنائز : باب ما جاء في غسل الميت . بنحوه .

والبزار في مسنده (٦٩٤) بنحوه .

كلاهما : (ابن ماجه ، والبزار) عن بشر بن آدم .

والبزار في مسنده (٦٩٤) عن محمد بن عبدالرحيم ، ومحمد بن معمر . قرئهما ببشر بن آدم .

والدارقطني (٢٢٥/١) من طريق أحمد بن منصور بن راشد . بلفظ : " لَا تَكْشِفُ عَنْ

فَخْذَكَ ، فَإِنْ فَخَذَ مِنَ الْعَوْرَةِ " .



والحاكم (١٨٠/٤) من طريق الحارث بن أبي أسامة . بنحوه .  
والبيهقي في السنن (٢٢٨/٢) من طريق محمد بن سعد العوفي . قرنه بحجاج .  
ستتهم : (بشر بن آدم ، ومحمد بن عبدالرحيم ، ومحمد بن معمر ، وأحمد بن منصور بن راشد ، والحارث بن أبي أسامة ، ومحمد بن سعد العوفي) عن روح بن عباد .  
وعبدالله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (١٢٤٩) بنحوه .  
وأبو يعلى (٣٣١) — ومن طريقه : ابن عدي في الكامل (٢٨٠/٧) ، والبيهقي في السنن (٣٨٨/٣) — بنحوه .  
كلاهما : (عبدالله بن الإمام أحمد ، وأبو يعلى) عن عبيدالله بن عمر القواريري ، عن يزيد ابن عبدالله البصري .  
والطحاوي في شرح المعاني (٤٧٤/١) ، وشرح المشكل (١٦٩٧) من طريق يحيى بن سعيد القطان . بلفظ : " الفخذ عورة " .  
والدارقطني (٢٥٥/١) من طريق عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد . بنحوه .  
أربعتهم : (روح بن عباد ، ويحيى القطان ، وعبد المجيد بن عبدالعزيز ، ويزيد بن عبدالله البصري) عن ابن جريج<sup>(١)</sup> ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي بن النضر<sup>(٢)</sup> .

#### ثانيا : دراسة إسناده .

- ١ — علي بن سهل بن قادم الرملي (د ، س) .  
وثقه النسائي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : صدوق . ووافقه ابن حجر .  
وتوفي سنة : ٢٦١ هـ<sup>(٢)</sup> .
- ٢ — حجاج بن محمد المصيصي ، أبو محمد الأعور (ع) .

<sup>(١)</sup> وصرح ابن جريج بالسماع في رواية أحمد بن منصور — عند الدارقطني — والبيسري — عند عبدالله بن الإمام أحمد — وأما البقية فبالعننة .

ورواية أحمد بن منصور ، والبيسري معلولة لمخالفتها يحيى القطان ، وبشر بن آدم ، وهما أوثق منهما ، وتابعهما غيرهما كما سبق .  
<sup>(٢)</sup> انظر : الجرح والتعديل (١٨٩/٦) ، وثقات ابن حبان (٤٧٥/٨) ، وتهذيب الكمال (٤٥٤/٢٠) ، وتهذيب التهذيب (٣٢٩/٧) ، والتقريب (٤٠٢) .

وثقه علي بن المديني ، ومسلم ، والعجلي ، والنسائي . وذكره ابن حبان في الثقات . وذكر ابن سعد أنه تغير في آخر عمره حين رجع إلى بغداد . وتعقبه الذهبي بقوله : ماهو تغيرا يضر . وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت ، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته . ويتبين مما سبق أنه ثقة ، تغير في آخر عمره ولم يضره ذلك . وقد قال ابن حجر : لكن ما ضره الاختلاط ، فإن إبراهيم الحربي حكى : أن ابن معين منع ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحدا .

وتوفي سنة : ٢٠٦ هـ (١) .

٣ — عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج القرشي ، أبو الوليد ، وأبو خالد ، المكي (ع) . سبقت الترجمة له في الحديث الأول .

٤ — حبيب بن أبي ثابت بن دينار الأسدي ، أبو يحيى الكوفي (ع) .

وثقه العجلي ، وابن معين ، والنسائي ، وأبو حاتم — وزاد : صدوق — وذكره ابن حبان ، وابن شاهين في الثقات . وذكر البزار أنه روى عن عاصم مناكير ، وقال : أحسب أن حبيبا لم يسمع منه . ووصفه ابن خزيمة ، وابن حبان بالتدليس . وقال ابن حجر : ثقة ، فقيه ، جليل ، وكان كثير الإرسال ، والتدليس (٢) .  
وتوفي سنة : ١١٩ هـ (٣) .

٥ — عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي (٤) .

وثقه ابن معين ، والعجلي ، وابن المديني ، والترمذي . وذكره ابن شاهين في الثقات . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال البزار : صالح الحديث . وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ ، فاحش الخطأ ، يرفع عن علي قوله كثيرا ، فلما فحش ذلك في روايته استحق الترك ، على أنه أحسن حالا من الحارث . وقال ابن عدي : لم أذكر له حديثا لكثرة ما يروي عن علي مما تفرد

---

(١) انظر : طبقات ابن سعد (٣٣٣/٧) ، وتهذيب الكمال (٤٥١/٥) ، وسير أعلام النبلاء (٤٤٧/٩) ، وتهذيب التهذيب (٢٠٥/٢) ، والتقريب (١٥٣) .

(٢) وعده ابن حجر في تعريف أهل التقديس (١٣٢) في أصحاب المرتبة الثالثة .

(٣) انظر : الضعفاء الكبير (٢٦٣/٢) ، والجرح والتعديل (١٠٧/٣) ، وثقات ابن شاهين (٢٢٦) ، وتهذيب الكمال (٣٥٨/٥) ، وتهذيب التهذيب (١٧٨/٢) ، والتقريب (١٥٠) .

به ومما لا يتابعه الثقات عليه ، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات ، البلية من عاصم ، ليس ممن يروي عنه . وقال ابن حجر : صدوق .

وتوفي سنة : ٧٤ هـ<sup>(١)</sup> .

ثالثا : الحكم عليه .

حكم الإمام أبو داود على هذا الحديث بأن فيه نكارة .

وذكر البزار أن حبيب بن أبي ثابت روى عن عاصم مناكير ، وقال : أحسب أن حبيبا لم يسمع منه . ووصف ابن خزيمة ، وابن حبان حبيبا بالتدليس .

ولذا قال الحافظ ابن حجر : يقال : إن حبيبا أيضا لم يسمعه من عاصم<sup>(٢)</sup> .

ويظهر بهذا أن علة الحديث كونه من رواية حبيب ، عن عاصم ، ولم يسمعه منه ، ولكون ابن جريج لم يسمعه من حبيب .

والرواية التي فيها تصريح ابن جريج بالسماع من حبيب وهم كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، وهو ما جزم به الحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup> .

وقد قال أبو حاتم : رواه حجاج ، عن ابن جريج ، قال : أخبرت عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم ، عن علي ، عن النبي ﷺ . ابن جريج لم يسمع هذا الحديث بهذا الإسناد من حبيب ، إنما هو من حديث عمرو بن خالد الواسطي ، ولا يثبت [لحبيب] رواية عن عاصم ، فأرى أن ابن جريج أخذه من الحسن بن ذكوان ، عن عمرو بن خالد ، عن حبيب . والحسن ابن ذكوان ، وعمرو بن خالد ضعيفا الحديث<sup>(٤)</sup> .

وبين الحافظ ابن حجر أن للحديث علتين الأولى : الانقطاع بين ابن جريج ، وحبيب ، والثانية : أن حبيبا لم يسمعه من عاصم<sup>(٥)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> انظر : ابن طهمان (١٥٩) ، وثقات العجلي (٩/٢) ، وجامع الترمذي (٥٩٩) ، والجروحين لابن حبان (١٢٥/٢) ، والكمال (٢٢٤/٥) وثقات ابن شاهين (٨٣٢) ، وتهذيب الكمال (٤٩٦/١٣) ، وتهذيب التهذيب (٤٥/٥) ، والتقريب (٢٨٥) .

<sup>(٢)</sup> إتحاف المهرة (٤٣٢/١١) .

<sup>(٣)</sup> انظر : التلخيص الحبير (٢٧٩/١) .

ولذا لم يكن محقق مسند أبي يعلى مصيبا حين قال (٢٧٨/١) : " وأما النكارة التي صرح بها أبو داود بعد الرواية الثانية ... فهي ليست أكثر من وهم لا يصمد أمام الدراسة الجادة للحديث ولرجاله " !! .

<sup>(٤)</sup> علل الحديث (٢٣٠٨) .

<sup>(٥)</sup> انظر : التلخيص الحبير (٢٧٩/١) .

فظهر بهذا أن الإمام أبا داود حكم على هذا الحديث بأن فيه نكارة بسبب هاتين علتين<sup>(١)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> وانظر : إراءء الغليل (٢٦٩) .

## الحديث السادس عشر :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الأدب : باب في جلوس الرجل (٤٨٤٦) — : حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، عَنْ رُبَيْحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ : أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ احْتَبَى بِيَدِهِ .

قال أبو داود : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ شَيْخٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ .

### أولا : تخريج الحديث .

أخرجه الترمذي في الشمائل (١٢٩) بنحوه .

وابن عدي في الكامل (١٧٤/٣) عن محمد بن سعيد بن معاوية النصيبي . بنحوه .

والمزي في تهذيب الكمال (٢٧٥/١٤) من طريق الحسين بن أبي معشر السلمي . بنحوه .

أربعتهم : (أبو داود ههنا ، والترمذي ، ومحمد بن سعيد ، والحسين بن أبي معشر) عن سلمة بن شبيب ، عن عبد الله بن إبراهيم المدني ، عن إسحاق بن محمد الأنصاري ، عن ربيع ابن عبد الرحمن بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن جده ﷺ . به .

### ثانيا : دراسة إسناده .

١ — سلمة بن شبيب النيسابوري ، أبو عبد الرحمن المسمعي (م ، ٤) .

وثقه أبو نعيم . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال النسائي : ما علمنا عليه بأسا . وقال الحاكم : هو محدث أهل مكة ، والمتفق على إتقانه وصدقه . وقال ابن حجر : ثقة .

وتوفي سنة ٢٤٧ هـ <sup>(١)</sup> .

٢ — عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري ، أبو محمد المدني (د ، ت) .

قال أبو داود ، والساجي : منكر الحديث . وقال الدارقطني : حديثه منكر . ونسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث ، وقال : يأتي عن الثقات المقلوبات ، وعن الضعفاء المزقات . وقال

<sup>(١)</sup> انظر : الجرح والتعديل (١٦٤/٤) ، وأخبار أصبهان (٣٣٦/١) ، وتهذيب الكمال (٢٨٤/١١) ، وتهذيب التهذيب (١٤٦/٤) ، والتقريب (٢٤٧) .

ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه . وقال الحاكم : روي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها غيره . وقال ابن حجر : متروك <sup>(١)</sup> .

٣ — إسحاق بن محمد الأنصاري (د ، تم) .

روى عن : ربيع بن عبد الرحمن هذا الحديث . وروى عنه : عبد الله بن إبراهيم الغفاري هذا الحديث .

وقال ابن حجر : مجهول ، تفرد عنه الغفاري <sup>(٢)</sup> .

٤ — ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري المدني (د ، تم ، ق) .

روى عن : أبيه هذا الحديث . وروى عنه : إسحاق بن محمد الأنصاري ، وكثير بن زيد الأسلمي .

ذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . وقال أبو حاتم : شيخ . وقال الإمام أحمد : رجل ليس بمعروف . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن حجر : مقبول <sup>(٣)</sup> .

٥ — عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري الخزرجي (خت ، م ، ع) .

وثقه النسائي ، والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة . وتوفي سنة : ١١٢ هـ <sup>(٤)</sup> .

ثالثا : الحكم عليه .

حكم الإمام أبو داود على عبد الله بن إبراهيم بأنه شيخ منكر الحديث . وقد تقدم أن عبد الله هذا متروك ، وأنه يروي هذا الحديث عن إسحاق بن محمد الأنصاري ، وهو مجهول لم يرو عنه سوى عبد الله هذا .

<sup>(١)</sup> انظر : المحروحين لابن حبان (٣٦/٢) ، الكامل (١٨٩/٤) ، وتهذيب الكمال (٢٧٤/٤) ، وتهذيب التهذيب (١٣٧/٥) ، والتقريب (٢٩٥) .

<sup>(٢)</sup> انظر : تهذيب الكمال (٤٧٤/٢) ، والكاشف (١١٣/١) ، وتهذيب التهذيب (٢٤٩/١) ، والتقريب (١٠٣) .

<sup>(٣)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٥١٨/٣) ، والكامل (١٧٣/٣) ، وتهذيب الكمال (٥٩/٩) ، وتهذيب التهذيب (٢٣٨/٣) ، والتقريب (٢٠٥) .

<sup>(٤)</sup> انظر : ثقات ابن حبان (٧٧/٥) ، وتهذيب الكمال (١٣٤/١٧) ، وتهذيب التهذيب (١٨٣/٦) ، والتقريب (٣٤١) . (٧٠)

فيظهر من هذا أن حكم الإمام أبي داود على عبدالله بن إبراهيم بأنه شيخ منكر الحديث ، يدل على نكارة روايته ؛ إضافة لكون عبدالله رواه عن إسحاق بن محمد الأنصاري ، وهو مجهول لم يرو عنه سوى عبدالله بن إبراهيم .

## الحديث السابع عشر :

قال الإمام أبو داود — في كتاب الأدب : باب كراهية الغناء والزمير (٤٩٢٤) — : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ مِزْمَارًا ، قَالَ : فَوَضَعَ إصْبَعَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ ، وَنَأَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَقَالَ لِي : يَا نَافِعُ ! هَلْ تَسْمَعُ شَيْئًا ؟ قَالَ : فَقُلْتُ : لَا ، قَالَ : فَرَفَعَ إصْبَعَيْهِ مِنْ أُذُنَيْهِ ، وَقَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَمِعَ مِثْلَ هَذَا ، فَصَنَعَ مِثْلَ هَذَا . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْلُّؤْلُؤِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ يَقُولُ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا مُطْعِمُ بْنُ الْمِقْدَامِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا نَافِعٌ ، قَالَ : كُنْتُ رِذْفَ ابْنِ عُمَرَ ، إِذْ مَرَّ بِرَاعٍ يَزْمُرُ . فَذَكَرَ نَحْوَهُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَدْخَلَ بَيْنَ مُطْعِمٍ ، وَنَافِعٍ ، سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ ، عَنْ مَيْمُونٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ ابْنِ عُمَرَ ، فَسَمِعَ صَوْتَ زَامِرٍ . فَذَكَرَ نَحْوَهُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا أَنْكَرُهَا .

## أولا : تخريج الحديث .

### أ — تخريج الرواية الأولى :

رواية سليمان بن موسى أخرجها البيهقي في الكبرى (٢٢٢/١٠) من طريق الإمام أبي داود . والإمام أحمد (٤٥٣٥) بنحوه . وابن حبان (٦٩٣) من طريق إسحاق بن إبراهيم . بنحوه . والآجري في تحريم النرد (٦٤) من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي . بنحوه . أربعتهم : (أحمد بن عبيد الله — عند أبي داود — والإمام أحمد ، وإسحاق بن إبراهيم ، وعبدالرحمن بن إبراهيم) عن الوليد بن مسلم . والإمام أحمد (٤٩٦٥) عن مخلد بن يزيد . قرنه بالوليد بن مسلم ، بنحوه . والخلال (كما في فتيا ابن قدامة ٣٣) من طريق مروان الطاطري . بنحوه . وأبو نعيم في الحلية (١٢٩/٦) من طريق عمر بن سعيد التنوخي ، وعبد الأعلى بن مسهر . قرنهما ، بنحوه .



خمسهم : (الوليد بن مسلم ، ومخلد بن يزيد ، ومروان الطاطري ، وعمر بن سعيد ،  
وعبد الأعلى بن مسهر) عن سعيد بن عبدالعزيز ، عن سليمان بن موسى ، عن نافع . به .

### ب — تخريج الرواية الثانية :

رواية مطعم بن المقдам أخرجها البيهقي في الكبرى (٢٢٢/١٠) من طريق أبي داود .  
والخلال (كما في فتيا ابن قدامة ٣٣) عن عثمان بن صالح الأنطاكي .  
والطبراني في الصغير (١١) — ومن طريقه : المزني في تهذيب الكمال (٢٨) — عن أحمد بن  
محمد بن الوليد بن سعد المري الدمشقي . بنحوه .

وقال الطبراني : لم يروه عن المطعم إلا خالد ، تفرد به ابنه محمود ، ولم يرو هذا الحديث عن  
نافع إلا مطعم ، وميمون بن مهران ، وسليمان بن موسى ، تفرد به عن ميمون أبو المليلح ؛  
الحسن بن عمر الرقي ، وتفرد به عن سليمان بن موسى ، سعيد بن عبدالعزيز .  
والآجري في تحريم النرد (٦٥ ، ٦٦) عن جعفر بن أحمد بن عاصم الدمشقي ، وأبي بكر بن  
أبي داود — فرقهما — بنحوه .

خمسهم : (أبو داود ، وعثمان بن صالح الأنطاكي ، وأحمد بن محمد بن الوليد ، وجعفر بن  
أحمد بن عاصم ، وأبو بكر بن أبي داود) عن محمود بن خالد الدمشقي ، عن أبيه ، عن مطعم  
ابن المقدام ، عن نافع ، عن ابن عمر . به .

### ج — تخريج الرواية الثالثة :

رواية ميمون بن مهران أخرجها البيهقي في الكبرى (٢٢٢/١٠) من طريق أبي داود ، عن  
أحمد بن إبراهيم ، عن عبدالله بن جعفر الرقي ، عن أبي المليلح ؛ الحسن بن عمر الرقي ، عن  
ميمون بن مهران ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما به .  
وتابع نافعا : مجاهد : أخرج ابن ماجه (١٩٠١) من طريق ليث بن أبي سليم ، عن مجاهد ،  
قال : كنت مع ابن عمر ، فسمع صوت طبل ، فأدخل أصبعيه في أذنيه ، ثم تنحى ، حتى فعل  
ذلك ثلاث مرات ، ثم قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ (١) .

ثانيا : دراسة إسناده .

(١) وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ليث بن أبي سليم .

انظر : تهذيب التهذيب (٤٦٥) ، والتقريب (٤٦٤) .

## أ — دراسة إسناد الرواية الأولى :

١ — أحمد بن عبيد الله بن سهيل بن صخر الغداني ، أبو عبد الله البصري (خ ، د) .

قال أبو حاتم : صدوق . وتابعه ابن حجر .

وتوفي سنة : ٢٢٤ هـ <sup>(١)</sup> .

٢ — الوليد بن مسلم القرشي ، أبو العباس الدمشقي (ع) .

وثقه العجلي ، ويعقوب بن شيبه . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال : إلا أنه ربما قلب الأسامي ، وغير الكنى . وقال أبو حاتم : صالح . وقال — في موضع آخر — : كثير الوهم . وقال الإمام أحمد ، وأبو حاتم — أيضا — : كثير الخطأ . ووثقه الذهبي ، وابن حجر ، ووصفاه بالتدليس .

وتوفي سنة : ١٩٤ ، أو : ١٩٥ هـ <sup>(٢)</sup> .

٣ — سعيد بن عبدالعزيز التنوخي ، أبو محمد الدمشقي (بخ ، م ، ع) .

وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والعجلي ، والنسائي — وزاد : ثبت — وذكره ابن حبان ، وابن شاهين في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة ، إمام ، سواء أحمد بالأوزاعي ، وقدمه أبو مسهر ، لكنه اختلط في آخر أمره .  
وتوفي سنة : ١٦٧ هـ <sup>(٣)</sup> .

٤ — سليمان بن موسى القرشي ، أبو أيوب الدمشقي (مق ، ع) .

كان فقيه أهل الشام في زمانه . ووثقه ابن معين ، ودحيم ، وأبو داود — وزاد : لا بأس به — والدارقطني . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وفي حديثه بعض الاضطراب ، ولا أعلم أحدا من أصحاب مكحول أفقه منه ، ولا أثبت منه . وقال النسائي : أحد الفقهاء ، وليس بالقوي في الحديث . وقال البخاري : عنده مناكير . وقال في

<sup>(١)</sup> انظر : تهذيب الكمال (٤٠٠/١) ، وتهذيب التهذيب (٥٩/١) ، والتقريب (٨٢) .

<sup>(٢)</sup> انظر : ثقات العجلي (٣٤٣/٢) ، والمعرفة والتاريخ (٤٢٠/٢) ، والجرح والتعديل (١٦/٩) ، وثقات ابن حبان (٢٢٢/٩) ، وتهذيب الكمال (٨٦/٣١) ، وسير أعلام النبلاء (٢١١/٩) ، وتهذيب التهذيب (١٥١/١١) ، والتقريب (٥٨٤) .

<sup>(٣)</sup> انظر : ثقات العجلي (٤٠٣/١) ، والجرح والتعديل (٤٢/٤) ، وثقات ابن شاهين (٤٤٢) ، وتهذيب الكمال (٥٣٩/١٠) ، وتهذيب التهذيب (٥٩/٤) ، والتقريب (٢٣٨) .

موضع آخر : عنده أحاديث عجائب . وقال ابن المديني : خولط قبل موته بيسير . وقال ابن حجر : صدوق ، فقيه ، في حديثه بعض لين ، وخولط قبل موته بقليل .  
وتوفي سنة : ١١٩ هـ <sup>(١)</sup> .

٥ — نافع مولى ابن عمر ، أبو عبدالله ، المديني (ع) .  
سبقت الترجمة له في الحديث الخامس .

### ب — دراسة إسناد الرواية الثانية :

١ — محمود بن خالد السلمي ، أبو علي الدمشقي (د ، س ، ق) .  
وثقه أبو حاتم ، والنسائي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة .  
وتوفي سنة : ٢٤٩ هـ <sup>(٢)</sup> .  
٢ — خالد بن يزيد السلمي الأزرق ، أبو هاشم الدمشقي (د ، ق) .  
ذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : مقبول <sup>(٣)</sup> .  
٣ — مُطْعَم بن المقدم بن غُنيَم الصنعائي الشامي (د ، س) .  
وثقه الأوزاعي ، وابن معين . وقال أبو حاتم : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات .  
وقال الذهبي : ثقة ، نبيل ، وقال ابن حجر : صدوق <sup>(٤)</sup> . ويتبين مما سبق أنه ثقة .

### ج — دراسة إسناد الرواية الثالثة :

١ — أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقي ، النكري ، أبو عبدالله البغدادي (م ، د ، ت ، ق) .  
وثقه صالح بن محمد ، والعقيلي ، والخليلي — وزاد : متفق عليه — وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة ، حافظ .  
وتوفي سنة : ٢٤٦ هـ <sup>(١)</sup> .

<sup>(١)</sup> انظر : ضعفاء النسائي (٢٥٢) ، والجرح والتعديل (١٤١/٤) ، وتهذيب الكمال (٩٢/١٢) ، وتهذيب التهذيب (٢٢٦/٤) ، والتقريب (٢٥٥) .

<sup>(٢)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٢٩٢/٨) ، وثقات ابن حبان (٢٠٢/٩) ، وتهذيب الكمال (٢٩٥/٢٧) ، وتهذيب التهذيب (٦١/١٠) ، والتقريب (٥٢٢) .

<sup>(٣)</sup> انظر : تهذيب الكمال (٢١٣/٨) ، وتهذيب التهذيب (١٣٠/٢) ، والتقريب (١٩٢) .

<sup>(٤)</sup> انظر : الجرح والتعديل (٤١١/٨) ، وثقات ابن حبان (٥٠٩/٧) ، وتهذيب الكمال (٧٤/٢٨) ، والكاشف (١٥٠/٣) ، وتهذيب التهذيب (١٧٦/١٠) ، والتقريب (٥٣٤) .

٢ — عبدالله بن جعفر بن غيلان الرقي ، أبو عبدالرحمن القرشي (ع) .

وثقه ابن معين ، والعجلي ، وأبو حاتم . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : اختلط سنة ثمان عشرة ، وبقي في اختلاطه إلى أن مات ، ولم يكن اختلاطه اختلاطا فاحشا ... ربما خالف . وقال النسائي : ليس به بأس قبل أن يتغير . وقال الذهبي : ثقة ، حافظ . وقال ابن حجر : ثقة ، لكنه تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه .  
وتوفي سنة : ٢٢٠ هـ (٢) .

٣ — الحسن بن عمر — ويقال : عمرو — بن يحيى الفزاري ، أبو المليح الرقي (بخ ، د ، س ، ق) .

وثقه ابن معين ، والإمام أحمد ، وأبو زرعة ، والدارقطني . وذكر الإمام أحمد أنه ضابط لحديث ميمون . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه . وقال ابن حجر : ثقة .  
وتوفي سنة : ١٨١ هـ (٣) .

٤ — ميمون بن مهران الجزري ، أبو أيوب الرقي (بخ ، م ، ع) .  
وثقه الإمام أحمد ، والعجلي ، وأبو زرعة ، والنسائي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة فقيه ، ولي الجزيرة لعمر بن عبدالعزيز ، وكان يرسل .  
وتوفي سنة : ١١٨ هـ (٤) .

### ثالثا : الحكم على الحديث .

حكم الإمام أبو داود على حديث سليمان بن موسى ، عن نافع بأنه منكر .

---

(١) انظر : الإرشاد للخليلي (٦٩٣) ، وثقات ابن حبان (٢١/٨) ، وتهذيب الكمال (٢٤٩/١) ، وتهذيب التهذيب (١٠/١) ، والتقريب (٧٧) .

(٢) انظر : الجرح والتعديل (٢٣/٥) ، وثقات ابن حبان (٣٥١/٨) ، وتهذيب الكمال (٣٧٦/١٤) ، والكاشف (٧٧/٢) ، وتهذيب التهذيب (١٧٣/٥) ، والتقريب (٢٩٨) .

(٣) انظر : تاريخ الدارمي (٩٣٨) ، والجرح والتعديل (٢٤/٣) ، وتهذيب الكمال (٢٨٠/٦) ، وتهذيب التهذيب (٣٠٩/٢) ، والتقريب (١٦٢) .

(٤) انظر : الجرح والتعديل (٢٣٣/٨) ، وثقات ابن حبان (٤١٧/٥) ، وتهذيب الكمال (٢١٠/٢٩) ، وتهذيب التهذيب (٣٩٠/١٠) ، والتقريب (٥٥٦) .

ثم روى الحديث من طريق مطعم بن جبير ، عن نافع ، وبين أن بين مطعم ، ونافع : سليمان بن موسى .

ثم روى الحديث من طريق ميمون بن مهران ، عن نافع ، وبين أنه أنكر هذه الطرق .  
ويظهر من ذلك أن الإمام أبا داود يرى نكارة حديث ابن عمر ؛ من رواية نافع عنه .  
قال ابن طاهر في كتاب " السماع " : سليمان بن موسى هذا هو الأشدق الدمشقي ، تكلم فيه أهل النقل ، وتفرد بهذا الحديث عن نافع ، ولم يروه عنه غيره ، وقال البخاري : سليمان ابن موسى عنده مناكير <sup>(١)</sup> .

وقال صاحب عون المعبود متعقبا أبا داود في قوله : هذا حديث منكر : هكذا قاله أبو داود ، ولا يعلم وجه النكارة ، فإن هذا الحديث رواه كلهم ثقات ، وليس بمخالف لرواية أوثق الناس <sup>(٢)</sup> .

وقال — عقب قول أبي داود : وهذا أنكرها — : ولا يعلم وجه النكارة ، بل إسناده قوي ، وليس بمخالف لرواية الثقات <sup>(٣)</sup> .

ويظهر مما سبق أن الإمام أبا داود حكم على حديث سليمان بن موسى بأنه منكر ؛ لما سبق في ترجمة سليمان من كونه ليس بالقوي في الحديث ، وقول الإمام البخاري أن عنده مناكير ، وعنده أحاديث عجائب ، وقول ابن المديني أنه حولط قبل موته بيسير .

وأما رواية مطعم بن جبير فقد بين الإمام أبو داود أنه قد أدخل بينه وبين نافع سليمان بن موسى ، وفي هذا إشارة إلى إعلال رواية مطعم ، وأنها راجعة في نفس الأمر إلى حديث سليمان بن موسى ، أضف إلى ذلك أنها من رواية خالد بن يزيد السلمي ، عن مطعم ، وخالد لم يوثقه سوى ابن حبان ، ولذا قال عنه الحافظ ابن حجر : مقبول . وليس لمطعم رواية عن نافع في الكتب الستة سوى هذه الرواية عند أبي داود وحده <sup>(٤)</sup> .

<sup>(١)</sup> انظر : أحاديث ذم الغناء والمعازف في الميزان (٤٧) .

<sup>(٢)</sup> عون المعبود (٢٦٧/١٣) .

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق (٢٦٩/١٣) .

<sup>(٤)</sup> انظر : تحفة الأشراف (٢٣٢/٦) .

وأما رواية ميمون بن مهران فقد ذكر الإمام أبو داود أنها من أنكر هذه الطرق عن نافع ،  
وميمون هذا ليس له عن نافع في الكتب الستة سوى هذه الرواية عند أبي داود وحده <sup>(١)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> انظر : تحفة الأشراف (٢٤٨/٦) .

## الفصل الثاني : المراد بالمنكر عند المحدثين ، وعند الإمام أبي داود .

استعمل أئمة الحديث ونقاده مصطلح " المنكر " في حكمهم على جملة كبيرة من الأحاديث والأسانيد ، واختلفت استعمالاتهم له .

ويعد هذا المصطلح أحد المصطلحات التي يكتنفها نوع من الغموض بسبب اختلاف اطلاقاته وتنوعها عند كثير من الأئمة المتقدمين ؛ ولذا قال الحافظ ابن رجب الحنبلي : " ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه ... " (١) .

وقد وُجِدَتْ بعضُ الدراسات التي تناولت بيان منهج أحد الأئمة في هذا المصطلح (٢) ، وقبل محاولة معرفة المراد بـ " المنكر " في سنن الإمام أبي داود ، يحسن عرض بعض أشهر ما قيل في المراد به .

فقد قال الإمام مسلم : " وعلامة المنكر في حديث المحدث ، إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث ، غير مقبوله ولا مستعمله ..... لأن حكم أهل العلم ، والذي يُعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث : أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رَوَوْا ، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم ، فإذا وجد ذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته ، فأما من تراه يعتمد لمثل الزهري — في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقين لحديثه وحديث غيره — أو لمثل هشام بن عروة — وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك ، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره — فيروي عنهما ، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما ، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس ، والله أعلم " (٣) .

(١) شرح علل الترمذي (٢٥٢) .

(٢) مثل : رسالة الماجستير التي أعدها الطالبة / زينب بنت علي العيدان بعنوان " مفهوم المنكر في علل الحديث لابن أبي حاتم " .

(٣) صحيح الإمام مسلم (٦) .

ونقل الحافظ ابن رجب عن الإمام البرديجي أنه قال : المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة ، أو عن التابعين ، عن الصحابة ، لا يعرف ذلك الحديث — وهو متن الحديث — إلا من طريق الذي رواه ، فيكون منكرا (١) .

قال الحافظ ابن رجب معلقا : وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر (٢) .

وذكر التهانوي أن مصطلح البرديجي في قوله " منكر الحديث " أي هو حديث فرد ... سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة (٣) .

ثم قال الحافظ ابن رجب : وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا ، وأن ما رواه الثقة ، عن الثقة إلى منتهاه ، وليس له علة فليس بمنكر (٤) .

كذا قال الحافظ ابن رجب عن تصرف الشيخين ، لكن يعكر عليه قول الإمام مسلم السالف ذكره : " وعلامة المنكر في حديث المحدث ، إذا ما عُرِضَتْ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث ، غير مقبولة ولا مستعملة ... " .

فلم يخصه الإمام مسلم برواية الضعيف كما يظهر من قوله هذا .

وذكر الحافظ أبو عمرو بن الصلاح أن الحديث الشاذ المردود قسمان :

أحدهما : الحديث الفرد المخالف .

والثاني : الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجب التفرد والشذوذ

من النكارة والضعف .

ثم ذكر أن إطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث ، وأن الصواب فيه التفصيل الذي سبق في الشاذ ، وأن المنكر ينقسم إلى قسمين كما سبق في الشاذ لأنه بمعناه (٥) .

(١) انظر : شرح علل الترمذي (٢٥٢) .

(٢) انظر : شرح علل الترمذي (٢٥٢) .

(٣) انظر : قواعد في علوم الحديث . للتهانوي (٤٣٣) .

(٤) انظر : شرح علل الترمذي (٢٥٥) .

(٥) انظر : علوم الحديث . لابن الصلاح (٧١ ، ٧٢) .



وذكر الذهبي أن المنكر ما انفرد به الراوي الضعيف ، وقد يعد مفرد الصدوق منكرا <sup>(١)</sup> .  
وذكر السيوطي أن الذهبي وصف في كتابه " الميزان " أحاديث عدة في الكتب المعتمدة بأنها منكرة ، وبين أن ذلك راجع إلى التفرد ، وأنه لا يلزم من الفردية ضعف الحديث فضلا عن بطلانه <sup>(٢)</sup> .

وذكر الحافظ ابن حجر أن المنكر ما يرويه الضعيف مخالفا لمن هو أرجح منه <sup>(٣)</sup> .  
وذكر في موضع آخر : أن المنكر يطلقه الإمام أحمد وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له <sup>(٤)</sup> .

وذكر التهانوي أن هناك فرقا بين قول المتأخرين : هذا حديث منكر ، وبين قول المتقدمين ذلك ، وأن المتأخرين يطلقونه على رواية راو ضعيف خالف الثقات ، وأن القدماء كثيرا ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه وإن كان من الثقات ، فيكون حديثه صحيحا غريبا <sup>(٥)</sup> .  
وبهذا يتبين اختلاف العلماء قديما وحديثا في إطلاقات هذا المصطلح ، ولعل أفضل ما يقال في ذلك أنه يتعذر تقعيد قاعدة لكل ما أطلق عليه الأئمة أنه منكر ، وأنه ينبغي أن ينظر في كل حديث من ذلك مستقلا ؛ فينظر في أحوال رواته ، حتى يتبين هل الحكم عليه بذلك راجع إلى ضعف راويه المخالف ، أو إلى تفرد ولو كان ثقة بما لم يروه غيره ؟

وعلى هذا يمكن أن يقال أن المنكر في سنن الإمام أبي داود يطلق على ما يأتي :  
أولا : ما رواه الثقة مخالفا من هو أولى منه من حيث العدد (ومثاله الحديث الأول ،  
والسابع) .

ثانيا : ما رواه صدوق يخطئ كثيرا وتفرد به ، وخالف من هو أوثق منه (ومثاله الحديث الثاني ، والثالث ، والثاني عشر) .  
ثالثا : ما تفرد به الضعيف (ومثاله الحديث الرابع ، والعاشر ، والحادي عشر ، والثالث عشر) .

<sup>(١)</sup> انظر : الموقظة . للذهبي (٤٢) .

<sup>(٢)</sup> انظر : بلوغ المأمول . للسيوطي (ضمن الحاوي ٢/٢٨٣) .

<sup>(٣)</sup> انظر : نزهة النظر . لابن حجر (٩٨) .

<sup>(٤)</sup> انظر : هدي الساري . لابن حجر (٤٥٩) .

<sup>(٥)</sup> انظر : قواعد في علوم الحديث . للتهانوي (٢٥٨) .

رابعاً : ما رواه الضعيف مخالفاً فيه من هو أوثق منه (ومثاله الحديث الخامس) .

خامساً : ما رواه المختلف فيه فأتى بزيادات في متن الحديث لم يأت بها غيره ، ومثله لا يحتمل منه ذلك (ومثاله الحديث السادس ، ويمكن أن يكون داخلاً في النوع الرابع باعتبار أن راويه ضعيف عند الإمام أبي داود) .

سادساً : ما رواه راوٍ ثبت عدم سماعه ممن رواه عنه (ومثاله الحديث الخامس عشر) .

سابعاً : ما رواه المتروك (ومثاله الحديث الرابع عشر ، والسادس عشر) .

ثامناً : ما رواه ضعيف وتابعه عليه ثقة مقل في الرواية عن راوٍ له أصحاب مشهورون ومثبتون حملوا عنه ، ولم يرو أحد منهم هذا الحديث (ومثاله الحديث السابع عشر) .

وبقي الحديث الثامن ، والتاسع ، أم الثامن فلم أتبين إلى الآن وجه حكم الإمام أبي داود عليه بالنكارة .

وأما التاسع ، فقد تقدم في دراسته أن الإمام ابن القيم نص على أن حكم أبي داود عليه بالنكارة مما وهم فيه الناسخ ، وأن أبا داود لم يحكم عليه بالنكارة ، وإنما على ما بعده فانقلب على الناسخ .

وتقدم هنالك أن قول ابن القيم محتمل ، وأن حكم أبي داود على الحديث التاسع مما هنا بالنكارة ثابت في نسخ سنن أبي داود .

## الختاتمة :

بعد هذه الدراسة لمفهوم الحديث " المنكر " في سنن الإمام أبي داود يمكن استخلاص التوصيات والنتائج الآتية :

**أولاً :** أهمية دراسة المصطلحات الشائعة في علوم الحديث ، والتعرف على مناهج الأئمة فيها، ولا يتأتى ذلك إلا بالدراسة التطبيقية لإطلاق كل واحد منهم لمصطلح من هذه المصطلحات .

**ثانياً :** أن المنكر في سنن الإمام أبي داود يطلق على عدة إطلاقات ، وعلى أنواع مختلفة ، ولا يمكن أن يحدد بنوع من أنواع الرواية .

**ثالثاً :** أن هذه الدراسة تعد مرحلة أولى في معرفة منهج الإمام أبي داود في مصطلح " المنكر " حيث تعلقنا بدراسة هذا المصطلح في كتابه " السنن " فقط ، وهي لا تكفي في تحديد منهجه في إطلاق هذا المصطلح ، بل لا بد لذلك من جمع استعمالاته لهذا المصطلح جميعاً ودراستها بالتفصيل .

**رابعاً :** أظهرت الدراسة أن من حدَّ " المنكر " برواية الضعيف لمن هو أولى منه ، إنما حده بجزء واحد من أفرادها ، وأن هذا المصطلح شامل لهذا ، ولغيره كثير كما تقدم بيانه في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

كما أن ما ورد في هذه الدراسة يعدُّ إضاءة على منهج الإمام أبي داود وحده ، وبقي أئمة آخرون أكثرنا من استعمال هذه المصطلح ، والحاجة قائمة لدراسة مناهجهم فيه .

## فهرس المصادر والمراجع :

- ابن أبي شيبة = المصنف .
- ابن الجارود = المنتقى .
- ابن حبان = الإحسان .
- ابن خزيمة = مختصر المختصر من المسند الصحيح عن رسول الله ﷺ .
- ابن راهويه = المسند .
- ابن طهمان = من كلام أبي زكريا يحيى بن معين .
- ابن ماجه = السنن .
- أبو داود = السنن .
- أبو عوانة = المسند لأبي عوانة .
- أبو يعلى = المسند لأبي يعلى .
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة . لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني .
- تحقيق عدد من الباحثين بمركز خدمة السنة والسيره . وزارة الشؤون الإسلامية . الرياض .  
ط/الأولى/١٤١٦ هـ .
- أحاديث ذم الغناء والمعازف في الميزان . لعبدالله بن يوسف الجديع . مكتبة دار الأقصى .  
الكويت . ط/أولى/١٤٠٦ هـ .
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان . لعلي بن بلبان الفارسي . تحقيق شعيب  
الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط/الأولى/١٤٠٨ هـ .
- أحكام الخواتم وما يتعلق بها . لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي . تحقيق  
د/ محمد بن خمود الوائلي . مطابع الرحاب . المدينة المنورة . ط/الأولى/١٤٠٧ هـ .
- أحوال الرجال . لأبي إسحاق ؛ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني . تحقيق صبحي البدري  
السامرائي . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط/الأولى/١٤٠٥ هـ .
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث . لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي . تحقيق د/ محمد  
سعيد عمر . مكتبة الرشد . الرياض . ط/الأولى/١٤٠٩ هـ .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل . للشيخ محمد ناصر الدين الألباني . المكتب

- الإسلامي . بيروت . ط/الثانية/١٤٠٥ هـ .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب . لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر القرطبي . تحقيق/علي محمد البجاوي . مكتبة نهضة مصر . القاهرة .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة . لأبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري . دار الشعب . مصر .
- الإصابة في تمييز الصحابة . لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني . دار الكتاب العربي . بيروت .
- الإمام أحمد = المسند .
- الأوسط للبخاري = التاريخ الأوسط .
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف . لأبي بكر ؛ محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري . تحقيق د / صغير أحمد بن محمد حنيف . دار طيبة . الرياض . ط/الأولى/١٤٠٥ هـ .
- البخاري = الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه .
- البحر الزخار . لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار . تحقيق د/محفوظ الرحمن زين الله . مكتبة العلوم والحكم . المدينة النبوية . ط/الأولى/١٤١٨ هـ .
- بلوغ المأمول في خدمة الرسول (ضمن الحاوي للفتاوي) لعبدالرحمن السيوطي . دار الكتاب العربي . بيروت .
- البيهقي = السنن الكبرى .
- تاريخ أبي زرعة الدمشقي : عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان . تحقيق شكر الله ابن نعمة الله القوجاني . مجمع اللغة العربية . دمشق .
- تاريخ أسماء الثقات . لأبي حفص ؛ عمر بن أحمد بن شاهين . تحقيق صبحي السامرائي . الدار السلفية . الكويت . ط/الأولى/١٤٠٤ هـ .
- التاريخ الأوسط . لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق /محمود إبراهيم زايد . دار الوعي . حلب . ط/الأولى/١٣٩٧ هـ .
- تاريخ جرجان . لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي . عالم الكتب . بيروت .

ط/الثالثة/١٤٠١ هـ .

— تاريخ بغداد . لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي . دار الكتاب العربي . بيروت .

— تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين . لعثمان بن سعيد الدرامي . تحقيق د / أحمد محمد نور سيف . دار المأمون للتراث . سوريا .

— تاريخ الدوري = يحيى بن معين وكتابه التاريخ .

— التاريخ الكبير . لأبي عبد الله ؛ محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى العلمي . مؤسسة الكتب الثقافية . لبنان .

— تحريم النرد والشطرنج والملاهي . لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري . تحقيق/محمد غرامة العمروي . ط/الأولى/١٤٠٠ هـ .

— التذليل في الحديث حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به . للدكتور مسفر ابن غرم الله الدميني . ط/الأولى/١٤١٢ هـ .

— تذكرة الحفاظ . لأبي عبد الله محمد الذهبي . تصحيح الشيخ/عبدالرحمن بن يحيى العلمي دار الكتب العلمية . بيروت .

— الترمذي = الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ، ومعرفة الصحيح والمعلول ، وما عليه العمل .

— تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس . لأبي الفضل ؛ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني . تحقيق د / أحمد بن علي المبارك . ط/الأولى/١٤١٣ هـ .

— التعليق المغني على سنن الدارقطني . لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي . حديث أكادمي . لاهور .

— تفسير ابن جرير = جامع البيان .

— مقدمة الجرح والتعديل = الجرح والتعديل .

— التقريب = تقريب التهذيب .

— تقريب التهذيب . لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني . تحقيق محمد عوامة .

دار الرشيد . حلب . ط/الثالثة/١٤١١ هـ .

— التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير . للحافظ أحمد بن علي ابن حجر

- العسقلاني . عني بتصحيحه عبدالله هاشم اليماني . المدينة النبوية .
- تهذيب ابن القيم لمختصر سنن أبي داود . تحقيق / احمد شاكر ، ومحمد الفقي . دار المعرفة بيروت .
- تهذيب التهذيب . لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني . مجلس دائرة المعارف النظامية . الهند . ط/الأولى/ ١٣٢٥ هـ .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال . لأبي الحجاج يوسف المزي . تحقيق د/ بشار عواد معروف . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط/الأولى/ ١٤١٣ هـ .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر . لطاهر الجزائري الدمشقي . اعتناء / عبدالفتاح أبو غدة . مكتب المطبوعات الإسلامية . حلب .
- ثقات ابن شاهين = تاريخ أسماء الثقات .
- الثقات . لأبي حاتم محمد بن حبان البستي . دائرة المعارف العثمانية . الهند . ط/الأولى/ ١٣٩٣ هـ .
- ثقات العجلي = معرفة الثقات .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن . لأبي جعفر ؛ محمد بن جرير الطبري . مطبعة مصطفى الحلبي . مصر . ط/الثالثة/ ١٣٨٨ هـ .
- جامع الترمذي = الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ، ومعرفة الصحيح والمعلول ، وما عليه العمل .
- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه . لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري . إشراف د/ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام . الرياض . ط/الثانية/ ١٤٢١ هـ .
- الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل .
- لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي . إشراف د/ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام . الرياض ط/الثانية/ ١٤٢١ هـ .
- الجرح والتعديل . لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي . تحقيق الشيخ / عبدالرحمن ابن يحيى المعلمي . مجلس دائرة المعارف العثمانية . الهند . ط/الأولى/ ١٢٧٢ هـ .

- الجوهر النقي . لعلي بن عثمان ابن التركماني . مطبوع بهامش السنن الكبرى للبيهقي .
- الحاكم = المستدرک علی الصحیحین .
- حلیة الأولیاء وطبقات الأصفیاء . لأبی نعیم أحمد بن عبد الله الأصبهانی . دار الریان . مصر . ط/الخامسة/١٤٠٧ هـ .
- الدارمی = السنن للدارمی .
- دیوان الضعفاء والتروکین وخلق من المجهولین وثقات فیهم لین . لأحمد بن محمد الذهبي تحقیق/أحمد بن محمد الأنصاري . مكتبة النهضة الحديثة . مكة المكرمة .
- ذکر أخبار أصفهان . لأبی نعیم أحمد بن عبد الله الأصبهانی . الدار العلمية . دهلي . ط/الثانية/١٤٠٥ هـ .
- ذکر أسماء من تكلم فيه وهو موثق . لأبی عبد الله ؛ محمد بن أحمد الذهبي . تحقیق محمد شكور المياديني . مكتبة المنار . الأردن . ط/الأولى/١٤٠٦ هـ .
- زوائد عبد الله بن الإمام أحمد = المسند للإمام أحمد بن حنبل .
- السنن . لأبی داود سليمان بن الأشعث السجستاني . إشراف د/صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام . الرياض . ط/الثانية/١٤٢١ هـ .
- سنن الدارقطني = التعليق المغني علی سنن الدارقطني .
- السنن . لأبی عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني . إشراف د/صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام . الرياض . ط/الثانية/١٤٢١ هـ .
- السنن . لأبی عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي . إشراف د/صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام . الرياض . ط/الثانية/١٤٢١ هـ .
- السنن . لأبی محمد عبد الله بن عبدالرحمن الدارمی . تحقیق / السيد عبد الله هاشم . حديث أكاديمي . باكستان . ٤٠٤ هـ .
- السنن الكبرى . لأبی بكر أحمد بن الحسين البيهقي . مجلس دائرة المعارف العثمانية . الهند . ط/الأولى/١٣٤٤ هـ .
- السنن الكبرى للنسائي = السنن الكبير .
- السنن الكبير . لأبی عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي . تحقیق د/عبد الغفار البنداري



- وسيد كسروي . دار الكتب العلمية . بيروت . ط/الأولى/١٤١١ هـ .
- سؤالات ابن الجنيدي . لأبي إسحاق ؛ إبراهيم بن عبد الله الختلي . تحقيق د / أحمد محمد نور سيف . مكتبة الدار . المدينة المنورة . ط/الأولى/١٤٠٨ هـ .
- سؤالات البرقاني للدارقطني . تحقيق د / عبد الرحيم محمد القشغري . كتب خانة جميلي . باكستان . ط/الأولى/١٤٠٤ هـ .
- السير = سير أعلام النبلاء .
- سير أعلام النبلاء . لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي . تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين مؤسسة الرسالة . بيروت . ط/الأولى/١٤٠٩ هـ .
- شرح السنة . للحسين بن مسعود البغوي . تحقيق شعيب الأرناؤوط ، وزهير الشاويش . المكتب الإسلامي . بيروت . ط/الثانية/١٤٠٣ هـ .
- شرح العلل لابن رجب = شرح علل الترمذي .
- شرح علل الترمذي . لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي . تحقيق د / همام عبد الرحيم سعيد . مكتبة المنار . الأردن . ط/الأولى/١٤٠٧ هـ .
- شرح مشكل الآثار .
- شرح المعاني = شرح معاني الآثار . لأبي جعفر ؛ أحمد بن محمد الطحاوي . تحقيق / شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط/الأولى/١٤١٥ هـ .
- شرح معاني الآثار . لأبي جعفر ؛ أحمد بن محمد الطحاوي . تحقيق محمد سيد جاد الحق مطبعة الأنوار المحمدية . القاهرة . ١٣٨٧ هـ .
- الشمائيل الجمدية . لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي . تحقيق / محمد عفيف الزعبي . دار المطبوعات الحديثة . السعودية . ط/الثالثة/١٤٠٩ هـ .
- صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان .
- صحيح ابن خزيمة = مختصر المختصر من المسند الصحيح عن رسول الله ﷺ .
- الصغير = المعجم الصغير .
- ضعفاء البخاري = الضعفاء الصغير .
- الضعفاء الصغير . للإمام أبي عبد الله ؛ محمد بن إسماعيل البخاري . المكتبة الأثرية .

باكستان.

- ضعفاء العقيلي = الضعفاء الكبير .
- ضعفاء النسائي = الضعفاء والمتروكين .
- الضعفاء الكبير . لأبي جعفر ؛ محمد بن عمرو العقيلي . تحقيق د / عبدالمعطي أمين قلعجي . دار المعارف . الرياض . ط/الأولى/ ١٤٠٤ هـ .
- الضعفاء والمتروكين . لأبي عبدالرحمن ؛ أحمد بن شعيب النسائي . المكتبة الأثرية .

باكستان.

- طبقات ابن سعد = الطبقات الكبرى .
- الطبقات الكبرى . لمحمد بن سعد . تقديم/ إحسان عباس . دار صادر . بيروت .
- عبدالرزاق = المصنف لعبد الرزاق .
- الطيالسي = المسند للطيالسي .
- العقيلي = الضعفاء الكبير .
- علل الحديث . لأبي محمد ؛ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي . نشره محب الدين الخطيب . دار المعرفة . بيروت . ١٤٠٥ هـ .
- العلل الكبير . لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي . ترتيب أبي طالب القاضي . تحقيق / صبحي السامرائي . عالم الكتب . بيروت . ط/الأولى/ ١٤٠٩ هـ .
- العلل ومعرفة الرجال . للإمام أحمد بن حنبل (رواية ابنه عبدالله) . تحقيق د / طلعت قوج وزميله . المكتبة الإسلامية . تركيا .
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية . لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني . تحقيق د . محفوظ الرحمن زين الله . دار طيبة . الرياض . ط/الأولى/ ١٤١٢ هـ .
- علوم الحديث . لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح . تحقيق/نور الدين عتر . المكتبة العلمية . بيروت . ١٤٠١ هـ .
- غوث المكذود بتخريج منتقى ابن الجارود . لأبي إسحاق الحويني الأثري . دار الكتاب العربي . لبنان . ط/الأولى/ ١٤٠٨ هـ .
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله البخاري . للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي

ابن حجر العسقلاني . تحقيق محب الدين الخطيب . المكتبة السلفية . القاهرة . ط/الثالثة/١٤٠٧ هـ .

— فتيا ابن قدامة = فتيا في ذم الشبابة والرقص والسماع .

— فتيا في ذم الشبابة والرقص والسماع . لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي . تحقيق/محمد بن عمر ابن عقيل الظاهري . مصر . ١٣٩٧ هـ .

— قواعد في علوم الحديث . لظفر أحمد التهانوي . تحقيق/عبدالفتاح أبو غدة . مكتب المطبوعات الحديثة . حلب . ط/الخامسة/١٤٠٤ هـ .

— الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة . لأبي عبدالله ؛ محمد بن أحمد الذهبي . تحقيق عزت علي عطية وزميله . دار الكتب الحديثة . مصر . ط/الأولى/١٣٩٢ هـ .

— الكامل في ضعفاء الرجال . لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني . تحقيق سهيل زكار . دار الفكر . بيروت . ط/الثالثة/١٤٠٩ هـ .

— الكبرى للبيهقي = السنن الكبرى .

— الكبير للطبراني = المعجم الكبير .

— كشف الأستار عن زوائد البزار . لعلي بن أبي بكر الهيثمي . تحقيق الشيخ/ حبيب الرحمن الأعظمي . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط/الثانية/١٤٠٤ هـ .

— المجتبى . لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي . إشراف د/صالح ابن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام . الرياض . ط/الثانية/١٤٢١ هـ .

— المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين . لأبي حاتم ؛ محمد بن حبان البستي . تحقيق محمود إبراهيم زايد . دار الوعي . حلب . ط/الثانية/١٤٠٢ هـ .

— المحدث الفاصل بين الراوي والواعي . للحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي . تحقيق د/محمد عجاج الخطيب . دار الفكر . بيروت . ط/الثالثة/١٤٠٤ هـ .

— مختصر سنن أبي داود . لعبد العظيم بن عبدالقوي المنذري . تحقيق/أحمد شاكر ، ومحمد الفقي . دار المعرفة . بيروت .

— مختصر المختصر من المسند الصحيح عن رسول الله ﷺ . لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة . تحقيق د/محمد مصطفى الأعظمي . المكتب الإسلامي . بيروت . ط/الأولى/١٣٩٥ هـ .

هـ .

— المراسيل . لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي . تحقيق/شكر الله بن نعمة الله قوجاني . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط/الأولى/١٣٩٧ هـ .

— الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني . لأبي القاسم ؛ سليمان بن أحمد الطبراني . تحقيق محمد شكور محمود الحاج . المكتب الإسلامي . بيروت . ط/الأولى/١٤٠٥ هـ .

— مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني . تقديم/محمد رشيد رضا . دار المعرفة . بيروت . ط/الأولى/١٣٥٣ هـ .

— المستدرك على الصحيحين . لأبي عبدالله ؛ محمد بن عبدالله الحاكم . دار الكتاب العربي . لبنان .

— مسلم = المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ .  
— المسند . للإمام أحمد بن محمد بن حنبل . تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط/الثانية/١٤٢٠ هـ .

— المسند . لإسحاق بن إبراهيم بن راهويه . تحقيق د/عبد الغفور عبدالحق البلوشي . مكتبة الإيمان . المدينة النبوية . ط/الأولى/١٤١٢ هـ .

— المسند . لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي . تحقيق د/ محمد بن عبدالمحسن التركي . هجر للطباعة والنشر . مصر . ط/الأولى/١٤١٩ هـ .

— المسند . لأبي عوانة ؛ يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني . تحقيق أيمن عارف الدمشقي . دار المعرفة . بيروت . ط/الأولى/١٤١٩ هـ .

— المسند . لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي . تحقيق حسين سليم أسد . دار المأمون للتراث دمشق . ط/الأولى/١٤٠٤ هـ .

— المسند . للهيثم بن كليب الشاشي . تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله . مكتبة العلوم والحكم . المدينة المنورة . ط/الأولى/١٤١٠ هـ .

- المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ . لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري . إشراف د/صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ . دار السلام . الرياض . ط/الثانية/١٤٢١ هـ .
- مسند البزار = البحر الزخار .
- المصنف . لعبد الرزاق بن همام الصنعاني . تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي . المكتب الإسلامي . بيروت . ط/الثانية/١٤٠٣ هـ .
- المصنف في الأحاديث والآثار . لأبي بكر ؛ عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة . تحقيق عبد الخالق الأفغاني .
- معالم السنن . لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي . تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقي . دار المعرفة . بيروت .
- المعجم . لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي . تحقيق د/زياد محمد منصور . مكتبة العلوم والحكم . المدينة المنورة . ط/الأولى/١٤١٠ هـ .
- المعجم الصغير للطبراني = الروض الداني .
- المعجم الكبير . لأبي القاسم ؛ سليمان بن أحمد الطبراني . تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي . ط/الثانية .
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم . لأبي الحسن أحمد بن عبدالله العجلي . ترتيب الهيثمي والسبكي . تحقيق د/عبد العليم عبد العظيم البستوي . مكتبة الدار . المدينة النبوية . ط/الأولى/١٤٠٥ هـ .
- معرفة السنن والآثار . لأبي بكر ؛ أحمد بن الحسين البيهقي . تحقيق د / عبد المعطي أمين قلعجي . جامعة الدراسات الإسلامية . باكستان . ط/الأولى/١٤١٢ هـ .
- معرفة الصحابة . لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني . تحقيق / عادل يوسف العزازي . دار الوطن . الرياض . ط/الأولى/١٤١٩ هـ .
- معرفة علوم الحديث . لأبي عبدالله ؛ محمد بن عبدالله الحاكم . تحقيق د/معظم حسين . مكتبة طبرية .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار . لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي . تحقيق /

- بشار عواد معروف ، وشعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط/الأولى/١٤٠٤ هـ .
- المعرفة والتاريخ . لأبي يوسف ؛ يعقوب بن سفيان الفسوي . تحقيق د / أكرم ضياء العمري . مكتبة الدار . المدينة المنورة . ط/الأولى/١٤٠١ هـ .
- مفهوم المنكر في علل الحديث لابن أبي حاتم . رسالة ماجستير من إعداد الطالبة/ زينب بنت علي العيدان . ١٤٢١ هـ .
- المنتخب . لعبد بن حميد . تحقيق مصطفى بن العدوي . دار الأرقم . الكويت . ط/الأولى/١٤٠٥ هـ .
- المنتقى لابن الجارود = غوث المكذوب .
- من تكلم فيه للذهبي = ذكر أسماء .
- من روى عن أبيه عن جده . لقاسم بن قطلوبغا . تحقيق د/ باسم الجوابرة . مكتبة المعلا الكويت . ط/الأولى/١٤٠٩ هـ .
- من كلام أبي زكريا ؛ يحيى بن معين في الرجال . رواية يزيد بن هشام بن طهمان البادي . تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف . دار المأمون للتراث . دمشق .
- الموطأ . للإمام مالك بن أنس . تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء الكتب العربية مصر .
- الموقظة . لمحمد بن أحمد الذهبي . تحقيق/عبدالفتاح أبو غدة . مكتب المطبوعات الإسلامية . حلب . ط/الأولى/١٤٠٥ هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال . لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي . تحقيق/ علي محمد البجاوي . دار المعرفة . بيروت .
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر = النكت على نزهة النظر .
- النسائي = المجتبى .
- نصب الراية لأحاديث الهداية . لأبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي . دار الحديث . مصر .
- النكت الظراف على الأطراف . لأبي الفضل ؛ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني . تحقيق /عبدالصمد شرف الدين . مطبوع بهامش تحفة الأشراف . الدار القيمة . الهند .

- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر . لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني .  
بقلم/علي حسن عبدالحميد . دار ابن الجوزي . الدمام . ط/الثانية/١٤١٤ هـ .
- هدي الساري مقدمة فتح الباري . لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق/ محب الدين الخطيب . المطبعة السلفية . مصر . ط/الثانية/١٤٠١ هـ .
- يحيى بن معين وكتابه التاريخ . دراسة وترتيب وتحقيق د/ أحمد محمد نور سيف . جامعة الملك عبدالعزيز . السعودية . ط/الأولى/١٣٩٩ هـ .

## فهرس الموضوعات :

الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة البحث
٥	الفصل الأول : دراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام أبو داود بالنكارة
٥	الحديث الأول
١٠	الحديث الثاني
١٤	الحديث الثالث
١٨	الحديث الرابع
٢١	الحديث الخامس
٢٧	الحديث السادس
٣١	الحديث السابع
٣٥	الحديث الثامن
٤٢	الحديث التاسع
٤٧	الحديث العاشر
٥٠	الحديث الحادي عشر
٥٣	الحديث الثاني عشر
٥٨	الحديث الثالث عشر
٦١	الحديث الرابع عشر
٦٤	الحديث الخامس عشر
٦٩	الحديث السادس عشر
٧٢	الحديث السابع عشر
٧٩	الفصل الثاني : المراد بالمنكر عند المحدثين وفي سنن الإمام أبي داود
٨٣	الخاتمة
٨٤	فهرس المصادر والمراجع
٩٥	فهرس الموضوعات



